الجمهوريـــــــــــة الجزائريـــة الديمقراطيـة الشعبيـة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
رقم: .....

1985
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sil

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة ضمن استكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطالبتين:

- حنينة ضريف **- منال سفيان**

تحت عنوان

إمكانية ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لولوج عالم التصدير مع الإشارة إلى تجربة تركيا

لجنة المناقشة:

عبيد قريني	جامعة المسيلة	رئيســـا
نبيل قليل	جامعة المسيلة	مشرفا و مقررا
حمزة فيشوش	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

قال تعالى: " وإذا تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله

له الحمد حمدا كثيرا، وله الحمد كله لجلال وجهه وعظيم سلطانه

الحمد لله على إمداده لنا العون لإتمام هذا العمل المتواضع

وكل الشكر والتقدير إلى الذي قدم لنا الكثير من النصائح

والتوجيهات الأستاذ المشرف " قليل نبيل"

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

ضريفة حنينة - سفيان منال.

إهداء

إلى من أهدتني رضاها ولم تبخل عليا بحبها

إلى من بعثت في روحي سمة الجد والإجتهاد والمثابرة

أمي ثم أمي ثم أمي . . . الغالية على قلبي حفظها الله من كل سوء

إلى من أفنى لحظات العمر في دفعي إلى معارج العلم والمعرفة

إلى رمز الاحترام والوقار أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى سندي في الحياة إخوتي حفظهم الله ورعاهم

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد

حنينة ضريف

إهداء

إلى من قال فيهما الرحمان

" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى تاج الوقار إلى زهرة العمر وحلو السنين " أمي " أطال الله في عمرها

وحفظها ورعاها من كل سوء

إلى الذي رباني وكان سندا في الحياة " أبي "

حفظه الله ورعاه

إلى دعمي في الحياة وأعز ما أملك إخوتي وأخواتي

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد

منال سفيان

- الفهرس -

الموضوعات	الصحفة
الإهداء	
الشكر	
فهرس المحتويات	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	07
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	08
المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	12
المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	13
المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها	17
المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17
المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	19
المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	20
المبحث الثالث: أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الاقتصادية	23
المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة	23
المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة	26
المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة الناتج الداخلي الخام و خلق القيمة المضافة	27
المطلب الرابع: إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات	28
خلاصة الفصل الأول	30
الفصل الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وسبل الاستفادة من التجربة التركية	
تمهيد	32
المبحث الأول: واقع وجهود ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
المطلب الأول: سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33

الفرع الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	33
الفرع الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	35
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري	37
الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	37
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الإقتصادي	38
المطلب الثالث: علاقة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور قيمة الصادرات	43
المبحث الثاني: التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
المطلب الأول: سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا	45
الفرع الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا	45
الفرع الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا	46
المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد التركي	48
الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا	48
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد التركي	50
المطلب الثالث: علاقة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطور الصادرات في تركيا	53
المبحث الثالث: عوامل النجاح والفشل في الدول محل الدراسة	54
المطلب الأول: الدروس المستقاة من التجربة التركية	54
المطلب الثاني: معيقات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	56
المطلب الثالث: عوامل نجاح ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تركيا	60
خلاصة الفصل الثاني	65
خاتمة	67
قائمة المراجع	71
الملاحق	
الملخص	

قائمة الجداول

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لسنة 2001.	10
02	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.	16
03	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2003– 2018).	38
04	تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة(2003– 2018).	39
05	معدلات تطور منصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (2003 _ 2018).	39
06	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2003 – 2015).	40
07	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2003 – 2018).	41
08	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات (2003 – 2018).	43
09	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا خلال الفترة (2008 – 2018).	49
10	تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003 – 2018).	50
11	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام خلال الفترة (2008 – 2018).	51
12	تطور الصادرات في تركيا خلال الفترة (2003 – 2018).	52

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها.	11
02	دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.	25
03	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2003 – 2018).	42
04	إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.	49
05	علاقة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطور الصادرات التركية (2008 – 2018).	53

مقدمة

تمهيد:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة أساسية في النسيج الاقتصادي للكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك لما تملكه هذه المؤسسات من خصائص هيكلية تؤهلها للقيام بهذا الدور ما جعلها أحد أسباب تحريك عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول.حيث أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية وكذا الاحصائية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية الاقتصادية وأحد دعائمها الرئيسية لقيام النهضة، حيث لم يقتصر إسهامها في زيادة الناتج الداخلي الخام وتوفير مناصب شغل وخلق الثروة فقط ، بل تجاوز ذلك من خلال ولوج عالم التصدير وتصريف منتوجاتها خارج الوطن .

تسعى الجزائر على غرار الدول النامية إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ظل مساعي الخروج من التبعية إلى قطاع المحروقات و تقليل فاتورة الاستيراد، وكذا مساعي تنويع الصادات. إذ عملت الجزائر على تشجيع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منح الامتيازات والحوافز و التسهيلات والقروض بما يساعد على تنميتها ومحاولة الارتقاء به إلى أن يصبح قاطرة للنمو الاقتصادي ومجالا خصبا لفرص العمل, وأصبح من الضروري الاسترشاد بتجربة دولة رائدة في هذا المجال كتركيا لتطوير وتعديل سياسات ومناهج وممارسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة منها في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة وترقية التصدير بصفة خاصة.

أولا: إشكالية البحث

على ضوء ما سبق يمكن حصر إشكالية البحث في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

هل هناك إسهام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية؟ وما هي سبل الوصول إلى مستوى دولة تركيا في هذا المجال؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما واقع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟
- ✓ ماذا يشكل اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني؟ وكذا في حجم الصادرات ؟
- ✓ ماهي أسباب نجاح دولة تركيا في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وتصدير منتوجاتها؟ وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لولوج عالم التصدير؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على اشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية تم طرح الافتراضات التالية:

- ✓ **الفرضية الأولى:** يعرف قطاع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا من حيث الاسهام في الاقتصاد الوطني؛
- ✓ **الفرضية الثانية:** يعد اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات البلاد ضعيفا جدا، نظرا لعدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي وكذا العراقيل التي تواجه عملية التصدير، و كذا احتدام التنافس الدولي؛
- ✓ **الفرضية الثالثة:** نجحت دولة تركيا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوضح استراتيجية متكاملة مكنتها من ولوج عالم التصدير بقوة، و خلق اسواق لها في عديد دول العالم ما جعلها أحد أسباب قوة اقتصادها.

ثالثا: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن إيجازها في مايلي:

- ✓ بيان مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية؛
- ✓ بيان مدى نجاعة هيئات الدعم والأطر القانونية التركية والجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ البحث في إمكانية استفادة الجزائر من التجربة التركية في مجال ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ولوج عالم التصدير.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع

يرجع اختيار الموضوع إلى عدة اسباب لعل ابرزها مايلي:

- ✓ ملائمة الموضوع للتخصص (مالية وتجارة دولية)؛
- ✓ الرغبة الشخصية في البحث حول الموضوع؛
- ✓ المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات الدول؛
- ✓ حاجة الجزائر إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مساعي تحقيق الاكتفاء الذاتي والبحث عن تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛

خامسا: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع ترقية الصادرات في الجزائر في ظل مساعي الدولة الى تنويع الصادرات والتقليل من التبعية لقطاع المحروقات، ويمكن ابراز هذه الأهمية في مايلي:

- ✓ يتعرض لموضوع أصبح مصدر اهتمام العديد من الدول والباحثين والمفكرين الاقتصاديين نظرا لدور هذه المؤسسات في تنمية اقتصاديات الدول .
- ✓ معرفة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلا من الجزائر وتركيا وكذا أهم الهيئات الداعمة لها.
- ✓ دراسة واقع التصدير في الجزائر و تركيا.
- ✓ الوقف عند مدى إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية؛
- ✓ بيان اسباب نجاح تركيا في ترقية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وسبل الاستفادة منها.

سادسا: حدود الدراسة

تمت الدراسة في ظرف أربعة أشهر وشملت الفترة الممتدة مابين سنة 2003 إلى سنة 2018 .

سابعا: الدراسات السابقة

تناولت عديد الدراسات موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ولعل احدثها والتي تقترب من موضوع دراستنا في حدود اطلاعنا ما يلي:

أ- الدراسة الأولى

دراسة لزهر عابد وهي عبارة عن اطروحة دكتوراه بموضوع تحت عنوان **" إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"** نوقشت سنة 2013 بجامعة قسنطينة.

و تناولت الإشكالية: كيف يمكن تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

وأهم ما توصل إليه الطالب أن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تحسن وفقا لتطور مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، أما بالنسبة للتنافسية العامة وتنافسية الاستيراد فهما في تراجع وبالرغم من التحسن في تنافسية التصدير إلا أن وضعها غير قوي وغير دائم.

ب- الدراسة الثانية:

دراسة الأخضر قاسمي وهي عبارة عن مذكرة ماجستير بموضوع تحت عنوان: **" أثر الصادرات غير النفطية**

على النمو الاقتصادي في الجزائر" – دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، نوقشت سنة 2014 بجامعة الحاج لخضر باتنة.

وتناولت الإشكالية: ما مدى أهمية ودور الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي بالجزائر؟

وأهم ما توصلت إليه الطالب أن النفط ما زال يهيمن على هيكل الصادرات السلعية وفي المقابل لم تستطع الصادرات غير النفطية أن تنمو بشكل مؤثر منذ الاستقلال بما يزيد من نسبتها في الصادرات الإجمالية وذلك لوجود العديد من العقبات التي تعترض هذه الصادرات بالإضافة إلى عدم فعالية حوافز التصدير المعتمدة في تنشيط الصادرات.

ج- الدراسة الثالثة

دراسة فارس طارق وهي عبارة عن اطروحة دكتوراه بموضوع تحت عنوان **" دور مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية"**. نوقشت سنة 2018 بجامعة فرحات عباس سطيف – 1 –.

وتناولت الإشكالية: ما هو دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري وآفاق تطورها؟ وما هي السبل الكفيلة بترقية قدرتها التنافسية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة؟

وأهم ما توصل إليه الطالب أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني العديد من المعوقات والمشاكل التي تجعلها غير قادرة على المنافسة بالرغم من البرامج والسياسات التي تبنتها الجزائر للرفع من تنافسية هذا القطاع واستنادا إلى بعض تجارب الدول الرائدة تنتهي الدراسة إلى انه وإن كان توافر مناخ مشجع للأعمال وآليات خاصة المساندة لهذه المؤسسات يعدان من الشروط الضرورية لترقية تنافسية هذه المؤسسات، إلا أنها غير كافية.

وأهم ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة أننا سنسعى لإجراء دراسة إستشرافية لسبل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة إلى تجربة تركيا و إمكانية الاستفادة منها في ترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثامنا: منهج الدراسة

استعملنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي المقارن لأنه يتماشى وهذا النوع من الدراسات وذلك بوصف الظاهرة المدروسة ومختلف متغيراتها بالاعتماد على المراجع المتاحة التي تتناول موضوع البحث

والمتمثلة في الرسائل الجامعية والملتقيات والمجلات ومواقع الأنترنيت من أجل إثراء هذا النوع من جهة، وتحليل الإحصائيات والمعطيات لاستنباط مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات من جهة أخرى, والمقارنة بين الدول محل الدراسة(تركيا).

تاسعا: صعوبات البحث

عند القيام بالبحث واجهتنا العديد من الصعوبات والعراقيل تتمثل أهمها في:

- ✓ تباين بعض الإحصائيات في بعض المجلات والدراسات.
- ✓ صعوبة الإلمام بجميع جوانب الموضوع نظرا لشساعته.
- ✓ صعوبة الحصول على الإحصائيات المتعلقة بالصادرات خاصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل مفصل.

عاشرا: هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية وكذا اختيار صحة الفرضيات ارتأينا تقسيم خطة البحث إلى فصلين إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

الفصل الأول يخص الجانب النظري للدراسة ويحتوي على ثلاث مباحث تناولنا فيه الأسس النظرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعريفها وتصنيفها مع توضيح أهمية ومعوقات هذا القطاع وآثرها على أهم المتغيرات الاقتصادية.

أما **الفصل الثاني** فهو عبارة عن دراسة تحليلية تتضمن ثلاث مباحث، خصصنا الأول لدراسة واقع وجهود ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أما الثاني فخصصناه لواقع وجهود ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا والمبحث الثالث يتناول المقارنة بين البلدين وتفسير ومناقشة النتائج.

الفصل الأول

الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص والسمات التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة، وقد أهلها لتأخذ مكان هامة في اقتصاديات العديد من الدول ، وأن تلعب دورا رائدا في عملية التنمية وترقية الصادرات كونها السبيل الأمثل لمواجهة مختلف الأزمات وكذا الانفتاح على العالم الخارجي، إلا أنها تواجه مجموعة من المعوقات والمصاعب التي تعرقل نشاطها ومسيرتها نحو التطور وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على أهم المتغيرات الإقتصادية.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا لاعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أفضل الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي لقيت هذه الأخيرة اهتماما بالغا لدى العديد من المنظمات العالمية والباحثين الاقتصاديين.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، بل حتى داخل الدولة الواحدة، كما يختلف مفهومها بين الهيئات الدولية المهتمة بها، فمحاولة تحديد تعريف جامع وشامل لها يعترضه تعدد المعايير التي تستند إليها هذه التعاريف وتتمثل في:

أولا: المعايير الكمية:هي تلك المعايير الرقمية الإحصائية سهلة القياس وهي من أهم المعايير في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل في:

1- **معيار رأس المال:**يعتبر من أحد المعايير الأساسية في تحديد حجم المؤسسة من حيث الطاقة الإنتاجية، إلا أنه لا يصلح بمفرده كمعيار للمقارنة بين المؤسسات المماثلة في مختلف الدول لاختلاف العملات وأسعار صرفها
.[1]

2- **معيار حجم العمالة:** ويعد من المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،وحسب هذا المعيار تقسم المؤسسات حسب عدد العمال فيها، فالمؤسسات الكبيرة تشغل أعداد ضخمة من العمال، بينما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعدد عمالها أقل من الأولى[2].

3- **معيار رقم الأعمال:** يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية[1].

---

[1] خديجة خنطيط، **دور الإبداع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** – دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017، ص 17.

[2] سمير هربان، **صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، 2015، ص 21.

4- معيار معامل رأس المال: يعتبر معيار مزدوج في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة، وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة[2].

ثانيا: المعايير النوعية: إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لاختلاف أهميتها النسبية واختلاف درجات النمو، واختلاف المستوى التكنولوجي مما أوجد تباينا واضحا بين التعاريف المختلفة، ولأجل توضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الإقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي نذكر من أهمها:

- ✓ **الملكية:** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية والغير تابعة لأي مؤسسة كبرى أو معظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها ملكية عامة، كمؤسسات الجماعات المحلية (مؤسسات ولائية، بلدية ....الخ) وقد تكون الملكية مختلطة؛
- ✓ **محلية النشاط:** نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل والخارج[3].
- ✓ **معيار محدودية السوق:** تعتبر درجة هيمنة المؤسسة على السوق من بين أهم المعايير التي تحدد حجمها، حيث تتمثل هذه الأهمية في علاقة الوحدة الإنتاجية بالسوق، ونوع المنتجات المعروضة، ونطاق السوق.إن إنتاج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هو إنتاج سلعي والعلاقة بينها وبين السوق هي علاقة عرض وطلب،

---

[1] السعيد بريبش، **مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية**، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، الجزائر، 2007، ص62.

[2] صابرين زيتوني، **الشراكة الأجنبية كأداة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم،الجزائر، 2014، ص 10.

[3] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الطبعة 1، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر،2008، ص ص 22 – 23.

وتحدد قوة هذه العلاقة بمدى سيطرة هذه الأخيرة على السوق[1].

- ✓ **المعيار القانوني:** حيث أن الشكل القانوني للمؤسسة يتفوق على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها،

فإن شركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبير مقارنة مع شركات الأفراد، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتكون في إطار مؤسسات الأفراد وشركات المحاصة والتضامن وشركات التوصية وعادة ما تكون مؤسسات عائلية[2].

ولإظهار التباين بين التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ارتأينا إدراج مجموعة من التعاريف قدمت من خلالها بعض الهيئات والدول مفهومها لهذا النوع من المؤسسات.

عرف الإتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة على أنها: " كل كيان حي (منشأة) أو تنظيم يمارس نشاط إقتصادي ويقل عدد العاملين به عن 100 عامل"[3]. وكما جاء في تعريف لجنة التنمية الإقتصادية الأمريكية: المشروع يعتبر صغيرا عندما يستوفي اثنين على الأقل من الشروط الآتية:

- عدم استقلال الإدارة عن المالكين وأن يدير المالكون المشروع أو بعضهم؛
- يتم تمويل رأس المال المشروع من مالك واحد أو عدد قليل من المالكين؛
- العمل في منطقة محلية فيكون العمال والمالكون من مجتمع واحد؛
- أن يكون حجم المشروع صغير نسبيا بالمقارنة مع القطاع الذي ينتمي إليه[4].

ويستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في تعريفه إلى حجم العمالة، حيث يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به 20 – 100 عامل فأقل، ويعرف المشروع المتوسط بأنه ما زاد عن 100 – 500

---

[1] شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص 10.

[2] شهرزاد بن بوزيد، **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** – دراسة حالة الشركة ذ م م للخدمات العامة والتجارة آل دوداح، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2012، ص30.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، (ب ط)، الدار الجامعية– الإسكندرية، مصر، 2009، ص19.

[4] أحمد عارف العساف وآخرون، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 23.

عامل[1]. أما ألمانيا فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها: " المؤسسة التي يعمل فيها أقل من 500 عامل"[2].

وعرفتها تركيا:<< المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل بها من 10 إلى 49 عامل بينما المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 50 إلى 199 عامل، أما فيما يخص المؤسسات الصغرى فهي المؤسسة التي يعمل بها أقل من 10 عمال>>[3].

وعرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ما جاء في المادة (05) من القانون 17 – 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017:" تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تشغل من واحد (01) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (04) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (01) دج تستوفي معيار الإستقلالية"[4].

الجدول رقم"01": تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لسنة 2001 (الوحدة مليون دينار جزائري)

المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250 – 50	49 – 10	9 – 1
رقم الأعمال	200 مليون – 02 مليار	200 مليون	20 مليون
الحصيلة السنوية	100 – 500 مليون	100 مليون	10 مليون

المصدر: خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعية الجديدة ، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 13.

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية بالوطن العربي**، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص14.

[2] سليمة هالم، **هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** – (دراسة تقييمية للفترة 2004 – 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2012، ص 27.

[3] سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 02، الجزائر، 2011، ص 85.

[4] ماجدة رحيم، **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني** – دراسة حالة الجزائر الفترة من 2003 – 2017 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،تخصص إدارة أعمال, كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018، ص 06.

ترجع صعوبة وضع تعريف دقيق وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى تركيبة هذا النوع من المؤسسات، وإلى طبيعة النظرة التي تتبناها الجهات المهتمة بهذا القطاع، وكذلك إلى اختلاف الأماكن ومجالات النشاط. فاقتصاديات الدول المتقدمة تختلف تماما عن اقتصاديات الدول النامية من حيث مستويات النمو والتكنولوجيا المستخدمة والتطور الإقتصاديوالاجتماعي والمحيط الذي تتواجد ضمنه[1].

وهاته الصعوبات والاختلافات تعود إلى أسباب يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): مشكلات تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسبابها.

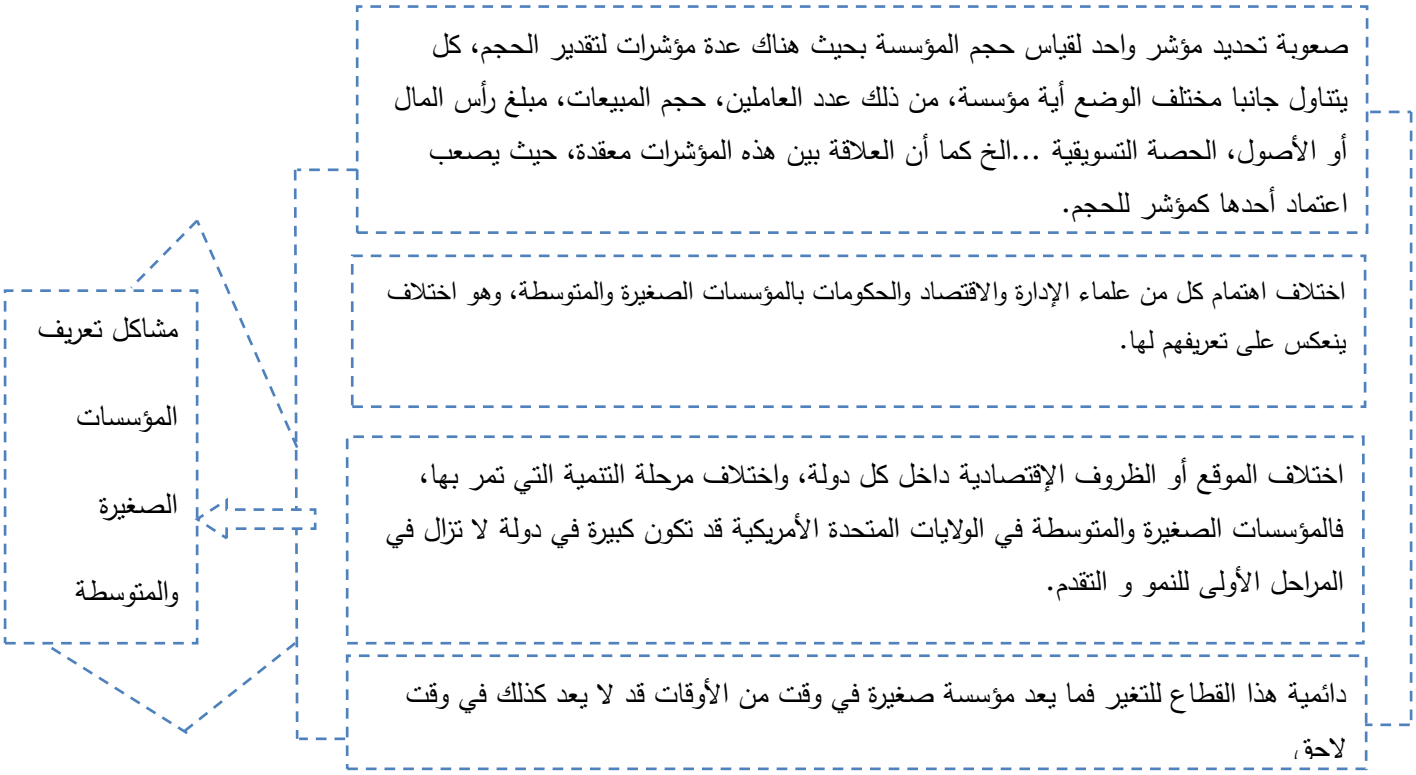

المصدر: حمزة لفقير، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**–دراسة حالة: مقاولي ولاية برج بوعريريج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة– بومرداس،الجزائر، 2017، ص 133.

[1] أمال بعيط، **برامج المقاولاتية في الجزائر – واقع وآفاق**– دراسة حالة: **ansej ,angem ,cnac لولاية باتنة** – محضنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017، ص 122.

ونظرا لهذه الصعوبات وجب وضع إطار لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للأسباب التالية:

- تمكين التعاون والتنسيق الفعال ضمن أصحاب المصلحة في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحديد قاعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدراسات النظرية والدراسات الميدانية والتحكم في تطويرها؛
- تبادل المعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع وحدات جهورية دولية ومتعددة الأطراف؛
- وضع نموذج لتحديد أهلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبرامج التطوير؛
- إنشاء دليل لجمع المعلومات الكمية والنوعية ووضع الإحصائيات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

المطلب الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة صفات وخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة من أهمها:

1-الحجم: يمثل خاصية مهمة للأعمال المتوسطة والصغيرة فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة أو صغيرة الحجم ولا تتطلع أن تأخذ حجما آخر[2].

2-انخفاض التكاليف الرأسمالية اللازمة للبدء بالمشروع مقارنة بالمشروعات الكبيرة: حيث تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحاجتها إلى مقادير قليلة من رأس المال، على عكس المؤسسات الكبيرة التي تحتاج إلى مقادير أكبر من رأس المال، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مشروعات كثيفة العمل وتستخدم طرقا إنتاجية بسيطة تتلائم مع وفرة العمل وندرة رأس المال[3].

---

[1] حنان جودي، **إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي** – دراسة حالة الجزائر, أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2017، ص ص 10 – 11.

[2] عبد الحكيم سعيجع، **مداخلة بعنوان: مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 6 و 7 ديسمبر جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017، ص8.

[3] قمر المللي، **المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتامين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 21.

- ✓ **هياكل تنظيمية بسيطة:** تتمثل الهياكل التنظيمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطتها، كما أنها أقل تعقيدا بالمقارنة مع تلك الخاصة بالمؤسسات الكبيرة، فالقرارات تتخذ من طرف المالك المسير، وعلى هذا الأساس فالقرار يتخذ بسرعة، وهذا على عكس المؤسسات الكبيرة أين نجد الكثير من الأطراف المشاركة في صنع القرار والتي تتخذ وقتا أكثر للتشاور، قبل اتخاذ القرار النهائي وتنفيذه[1].
- ✓ **المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:** سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبيا والمعرفة التفصيلية بالعملاء يجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات، واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة يضمن لهذه البيانات التحديث المستمر، ذلك على عكس المشروعات الكبيرة التي تتطلب مجهودا كبيرا للتعرف على رغبات واحتياجات العملاء[2].
- ✓ **التجديد والإبداع:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد وأغلبهم يعملون في مؤسسات صغيرة ومتوسطة. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة، لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل[3].

المطلب الثالث: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، هذه المعايير نجمعها في النقاط التالية:

أ/- **حسب طبيعة التوجه:** تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة توجهها إلى:

---

[1] إيمان غرزولي، **البدائل الإستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**- دراسة حالة مؤسسة K- PLAST -سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010، ص5.

[2] قشيدة صوراية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** – دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات- " فينااليب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2012، ص 28.

[3] محي الدين مكاحلية، **تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة لتحقيق التنمية المحلية** -حالة ولايتي قالمة وتبسة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2015، ص 61.

- ✓ **المؤسسات العائلية:** وهي المؤسسات التي تتخذ موضع إقامتها (المنزل)، وتتكون في الغالب من مساهمات يمثلون أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة، وتقوم بإنتاج سلع تقليدية بكميات محدودة؛
- ✓ **المؤسسات التقليدية:** هذا النوع من المؤسسات يقترب كثيرا إلى النوع السابق هذا لأنها تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتجات تقليدية، ولكن ما يميزها عن النوع السابق هو أنها تكون ورشات صغيرة ومستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة؛
- ✓ **المؤسسات المتطورة والشبه متطورة:** يتميز هذا النوع من المؤسسات باستخدامه لتقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة، سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمقاييس الصناعة الحديثة والحاجات العصرية[1].

ب/- حسب المعيار القانوني: قبل البدء في تنفيذ أي مشروع يجب على صاحب المشروع الصغير أن يتعرف على الأصناف القانونية والإجراءات الحكومية للمشروعات وعلى ما يصلح منها للمشروع الصغير والمتوسط، وتتخذ الأشكال القانونية للمشروعات ما يلي:

- ✓ **المؤسسات الفردية:** تنشأ هذه المؤسسات عن جمع شخص يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى، ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة أو التنظيم أحيانا، وقد يقدم أيضا جزءا من عمل المؤسسة؛
- ✓ **مؤسسات الشركات:** في هذا النوع من المؤسسات التي تتفرع إلى عدة أقسام يتوزع فيها التنظيم أو التسيير ورأس المال على أكثر من شخص[2].
- ✓ **شركات الأموال:** شركة المساهمة أو شركة الأموال هي شركة تتكون من مجموعة أشخاص يقدمون حصصا في رأسمالها على شكل أسهم، وقد تكون قيمة هذه الأخيرة متساوية وقابلة للتداول ويشتريها المساهم عند التأسيس أو بواسطة الإكتتاب العام[3].

ج/- حسب طبيعة المنتجات: يمكن أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب هذا المعيار إلى:

---

[1] حياة براهيمي، نبيلة جعيجع، **مداخلة بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة**، في الملتقى الوطني إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 – 16 نوفمبر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2011، ص8.

[2] ناصر دادي عدون، **إقتصاد المؤسسة**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998، ص ص 54– 56.

[3] ناصر دادي عدون، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:** يعتمد نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، الأثاث، المنتجات الجلدية، التبغ وبعض المنتجات الكيماوية وغير ذلك من السلع الاستهلاكية. ويتم التركيز على هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على تأقلمها مع خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث أن صناعة السلع الغذائية تعتمد على مواد أولية متفرقة المصادر، وبعض الصناعات الأخرى، كصناعة الجلود والأحذية مثلا، تعتمد فيها المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة؛

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات الوسيطية:** يجمع هذا التصنيف كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للمنتجات التالية: المعدات الفلاحية، قطع الغيار أجزاء الآلات، المكونات الكهربائية وغيرها؛

– **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:** تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالمؤسسات السالفة الذكر، وهذا ما يجعل مجال تدخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضيقا، بحيث يشتمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات والأدوات البسيطة، ويكون ذلك خاصة في البلدان الصناعية،أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات بتركيب وتصليح الآلات والمعدات المتعلقة خاصة بوسائل النقل، فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتج النهائي وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية التجميع للحصول على المنتج النهائي[1].

د/– حسب أسلوب تنظيم العمل: سوف نقوم بتوضيح هذا التصنيف الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل من خلال الجدول التالي:

[1] نصر الدين بن نذير، **دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،تخصص تسيير, كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2012، ص ص 28 – 29.

جدول رقم "02": تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي للورشة المنزلية		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
01	02	03	04	05	06	07	08

المصدر: محمد الناصر مشري، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة** – دراسة الإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – حالة ولاية تبسة – مذكرة تخرج مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية المؤسسة للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، الجزائر، 2011، ص15 .

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل إلى:

- **المؤسسات الغير المصنعة:** وهي ممثلة في الفئات (3،2،1) أي الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، وتتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام الأساليب والتجهيزات البسيطة والتقليدية في العمل والتسيير؛
- **المؤسسات المصنعة:** يجتمع ضمن هذه المؤسسات كل من المصانع المتوسطة والصغيرة والمصغرة والمصانع الكبيرة وتتميز عن الصنف الأول – المؤسسات الغير مصنعة– من حيث تقسيم العمل وتعقيد العملية الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في الإدارة والتسيير، وكذلك من حيث طبيعة المنتج واتساع السوق والحصة السوقية؛
- **المؤسسات المقاولة:** ويعبر عنها في الجدول السابق بنظام المنزلية والورشات المتفرقة (5.4)، وهي نوع من الترابط بين الترابط الهيكلي بين مؤسستين حيث توكل إحداهما للأخرى مهام معينة تطبق وفق شروط محددة، وعادة ما تكون المؤسسة الموكلة كبيرة والمؤسسة الموكل لها صغيرة[1].

[1] محمد الناصر مشري، **مرجع سبق ذكره**، ص 15

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في الاقتصاد القومي لأغلب بلدان العالم، خاصة في ظل تحرير التجارة وزيادة حدة المنافسة بين صادرات الدول والإنتاج المتزايد لتوليد فرص عمل، خاصة في الأسواق التي لا تغري المؤسسات الكبيرة، إلا أن هذه المؤسسات تخضع للعديد من المعوقات التي تقف أمام نجاحها وفي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصعوبات التي تواجهها وعوامل نجاحها.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعود إلى الأهمية البالغة لها والتي يمكن إبرازها في ما يلي:

- ✓ تشبع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات، فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو، إلى جانب أنه يضمن لأسرته وله الحصول على مدخل ذاتي، كما يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته وخبراته العملية والعلمية لخدمة مشروعه[1]؛
- ✓ للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية داخل الدولة وذلك بسبب الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والمرونة في التوطن والتنقل بين الأقاليم المختلفة، مما يساعد في تكوين مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية[2]؛
- ✓ تساهم في خلق مناصب أكثر وفرة واستمرارية لتشغيل الشباب، والتخفيف من حدة مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم الدول، وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذ ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى، ومن ثم تخفيف العبء على ميزانيات الدول المتخلفة في هذا المجال[3]؛
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها أكثر من عشر عمال في زيادة صادرات العديد من المنتجات المختلفة بشكل مباشر عن طريق إنتاج السلع والمنتجات النهائية، أو بشكل غير مباشر

---

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ب ط، الجزائرية للكتاب، 2007، ص 76.

[2] أمال بوسمينة، **أهمية التحالفات الإستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة** " مع دراسة مقارنة بين الجزائر فرنسا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، الجزائر، 2015، ص ص 21 – 22.

[3] ماجدة رحيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة باحتياجاتها من المواد المصنعة أو النصف مصنعة، والتي تستخدمها كمدخلات في العملية الإنتاجية بأسعار تنافسية في الأسواق الخارجية[1].

- ✓ تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعزف المؤسسات الكبيرة على الإنتاج لتلبية حاجات الأسواق المحدودة نظرا لاعتمادها على الإنتاج الموسع، وهكذا تقوم المؤسسات بالإنتاج وبكميات صغيرة بدلا من الاستيراد من الخارج[2].
- ✓ تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى توظيف العمالة المشار إليها سابقا[3].
- ✓ الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس أموال من الأفراد والهيئات غير الحكومية وغيرها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي الغير منتج[4].
- ✓ تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة، التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء[5].

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية**، في الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي: واقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23، 24 فيفري، الجزائر، 2011، ص 7- 8.

[2] محمد الأمين مراكشي وآخرون، **ورقة بحثية دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**، في ملتقى وطني: حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي الونيسي البليدة 02، الجزائر، ص 09.

[3] أحمد عكاشة عزيزي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية:** دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير الاقتصادي، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2013، ص 32.

[4] صديقي نعاس،نهار خالد بن الوليد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة وهران2، عدد خاص، المجلد رقم (2)، أفريل 2018، ص 278.

[5] حكيم شبوطي، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، الجزائر، جوان 2008، ص 214.

المطلب الثاني: عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مرتبط بالاهتمام والتركيز على عدة عناصر وصفات نذكر منها ما يلي:

1- صفات المدير الناجح: إن المؤسسات الناجحة تنطلق من كون مديرها تشتمل فيه الصفات الضرورية لنجاح المؤسسة في حد ذاتها، ونذكر بعض الصفات الواجب توفرها:

- القدرة على خلق فرصة في العمل وتجنب العقبات بحسن التوقع والبصيرة؛
- قادر على أن يعزل مؤسسته على العوامل السلبية؛
- التواجد في مكان العمل وحل المشكلات؛
- الاهتمام بتوظيف عوامل الإنتاج بالمؤسسة لتحقيق أكبر ربح؛
- خلق روح الفريق الواحد في العمل والاهتمام بالعاملين؛
- إمكانية تغيير وجهة نظره إذ تبين أنه على خطأ؛

فالمدير الناجح يعني أنه قادر على قيادة المؤسسة بشكل جيد نحو النجاح، لما يمتلكه من صفات ويتميز بخصائص، بحيث لديه القدرة على المزج بين المسائل التي تصعب على غيره من اجل السير بالمؤسسة إلى بر الأمان في سوق شديد المنافسة[1].

2 - تحديد الأهداف من قبل المالك: يجب أن يعرف مدير العمل تحديد أهداف واضحة وصريحة لذلك العمل ،إن المعرفة تتجسد بوجود إجابات دقيقة وواضحة عن العديد من الأسئلة قد عرضت بوضوح وتمت مناقشتها مع العاملين قصد استيعابها فإن المنظمة تكون معاقة في سبيل نموها وازدهارها[2].

3- المعرفة الممتازة بالسوق: وجود السوق بمعنى عدد كافي من الزبائن، يتطلب الأمر خلق الأسواق حتى ولو بدت ضمنية غير ظاهرة في بداية الأمر أو بعض ما تنتظره الأسواق لم يتحقق بعد ولم يصل حد الإشباع والرضا المطلوب، تستطيع الأعمال المتوسطة والصغيرة بواسطة منتجاتها (السلع والخدمات) وسلوكيات عامليها وردود أفعال المنافسين لها النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين لها؛

---

[1] فتحي قابيل متولي، **المشروعات الصغيرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005، ص 114.

[2] ابتسام قارة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر** – دراسة حالة – ولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق دولي،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2012، ص 48.

4- قدرة المنظمة على تقديم شيء متميز خاص: تقدم المنظمة وتجلب شيء جديد أو أصيل للسوق، حتى ولو بدت هذه السوق مزدحمة ومتخمة بالمنافسين والمنتجات المعروضة، تستطيع المنظمة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومتفرد لطرق التوزيع المعروفة[1].

- ✓ **إدارة متكيفة مع التطور:** إن الأعمال الصغيرة إذ ما أريد لها الاستمرارية فإنها يجب أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية، والتي يعبر عنها البعض بالآليات لكونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة، إن معرفة حجم السوق يساهم في تحديد رأس المال الكافي للبدء بالأعمال، ويتطلب الأمر أن يكون صاحب العمل مبدع في الحصول على المال اللازم للقيام بالعمل، وفي الغالب تكون القروض من الأصدقاء والمعارف أو الائتمان من البنوك والاتحادات المالية، وهذه الوسائل تساهم إما بإنتاج المنظمة الصغيرة أو عكس ذلك إذ لم تدرس بنجاح[2].
- ✓ **الحصول على عاملين أكفاء وجذب مستثمرين والمحافظة عليهم:** إن المؤسسات قد لا توجد لديهم الوقت الكافي وعمليات الاختيار المعقدة والمطولة للعاملين، لذلك يتطلب الأمر أن تعير هذه الجوانب الأهمية البالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين وتوظيفهم والحصول على أفضل ما لديهم من قدرات، وإن العاملين اليوم يمثلون أهم الموارد في المؤسسات، فلا يكفي[3]
- ✓ أن تمتلك المؤسسة الموارد الملموسة مثل الأموال والمباني والأراضي، بل أصبحت الموارد غير الملموسة مثل العاملين تلعب دورا مهما في تحقيق ميزات تنافسية، يعبر اليوم عنها بكونها رأس مال فكري حيث المهارات والمعرفة والقدرة على التعامل مع المعلومات وتحقيق نجاح المؤسسة.[4]

المطلب الثالث: المعوقات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر التعرف على المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر ضروري للتمكن من التخفيف منها لضمان بقاءها واستمرارها خاصة في ظل تزايد الاهتمام بها، ويمكن الوقوف على أهم المشاكل التي تواجهها في النقاط التالية:

---

[1] طاهر محسن، منصور الغالبي، **إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 37.

[2] ابتسام قارة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[3] خالد مدخل، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** – دراسة حالة الجزائر(2005 – 2010)، مذكرة مقدمة ضمن شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2012، ص46.

[4] خالد مدخل، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

– تمتاز هذه المؤسسات بأن معظمها مشروعات عائلية تعتمد على المدخرات الشخصية وأن مالكها هو المدير في نفس الوقت الذي يحتكر متابعة سير العمل والإشراف عليه بمؤسسته، وتعمل في مجالات عمل تقليدية في غياب روح الابتكار وينتشر بينهما حالة من عدم الثقة بين أصحاب المهنة الواحدة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن هذه الطبيعة المميزة لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة المتوسطة مثيلة[1].

– النقص في البيانات التي يعتمد عليها وجود تخطيط دقيق لتنمية هذه المؤسسات، ويعود ذلك إلى قلة الدراسات المتخصصة حول واقع هذه المؤسسات للتعرف على أدائها الاقتصادي وللتعرف على احتياجاتها الفنية والتقنية والتمويلية وغيرها[2].

– تعاني المؤسسات من تسرب اليد العاملة المؤهلة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة الحجم نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا وتحفيزات وأجور مرتفعة وترقيات أكبر، وهذا ما يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل يد عاملة جديدة تنقصها الخبرة والكفاءة، وبالتالي تتحمل المؤسسة أعباء تدريبهم وتكوينهم وهذا من شأنه أن يؤثر على السلع التي ينتجونها أو الخدمات التي يقدمونها[3].

– تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل طرح الاختراعات والابتكارات الجديدة بعد أن يتم تطويرها في المختبرات، سواء من حيث ما تتعرض له من تقليد من جانب مستثمرين، آخرين وبالتالي زيادة احتمال منافسين جدد، وبالتالي انخفاض الحصة السوقية أو منح براءة اختراع مع تغيرات خفيفة في الفكرة الأصلية، وبالتالي تتلاشى رغبة تطوير الأفكار الجديدة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإلى جانب الافتقار للأموال الضرورية لنقل براءة الاختراع إلى مرحلة النجاح من الإنتاج والتوزيع، يواجه صاحب براءة الاختراع صعوبة منع التعدي على حقوق هذه البراءة، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى التكاليف الباهظة، لذلك يكون من

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص38.

[2] عطاء الله بن طيرش، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص 144.

[3] أمينة حنيفي، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق**– دراسة حالة الجزائر– أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019، ص 76.

الأيسر لصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ونتيجة لهذه الصعوبات بيع براءة الاختراع للشركات الكبرى مقابل حصوله على الأموال أو جزء من العائدات[1].

– تعيش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بيئة معلوماتية ضعيفة جدا ولا تساعد بأي حال من الأحوال هذه الوضعية على تنميتها ونموها، فإلى غاية اليوم لا توجد بطاقة تعريفية صحيحة ومفصلة بعدد هذه المؤسسات وتوزيعها جغرافيا وبحسب نوع المنتج .....الخ، وبالتالي فإن إنشاءها يتم من فوضى مطلقة فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لازال مفهومها وحجمها محل جدل بين الكثير من الجهات[2].

– من أهم المشكلات التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها مرتبطة أساسا بضعف تنافسيتها، سواء في الأسواق الداخلية أوالخارجية وصعوبة الحصول على المعلومات الإقتصادية المضبوطة التي تمكنها من رسم مخطط تسويق منتجاتها في الأسواق الدولية، وقد لا يتوفر لهذا القطاع منافذ تسويقية لتعرف المستهلك بمنتجاتها، فالوضع غير متكافئ للصناعات الصغيرة مع المؤسسات الكبيرة، فهذه الأخيرة تخضع لمعاملة تفضيلية في مجال الحصول على الخامات والتشغيل والتجديد والتسويق والائتمان[3]

– يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظرا لعدم توفير البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب[4].

– ندرة المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المشروعات وخاصة في الدول النامية، وحتى وإن وجدت فعادة ما تكون محدودة الإمكانيات فضلا عن أنها تضع شروط صعبة للاقتراض بالنسبة لهذه

---

[1] نسيمة سابق، **أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي** –دراسة قياسية– على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، 2016، ص30.

[2] سعدان شبايكي، **مداخلة بعنوان: " معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الأغواط، يومي 8 و 9 أفريل، الجزائر، 2002، ص02.

[3] عبد الحميد يسري أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص32.

[4] ماهر حسن المحروق، إيهاب مقابلة، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، منشورات مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2006، ص 05.

المشروعات (توفير الضمانات البنكية والرهانات الشخصية المعروفة، اشتراط قيمة معينة من رأس المال...) ،فهذه المشروعات لا تستطيع أن تقدم الضمان الكافي لأنها لا تمتلك السمعة التجارية المعروفة، ولا القدرة المالية. وبغرض توفير الائتمان اللازم إلا أنه يلاحظ في الكثير من الأحيان أن تكلفة الحصول عليه تفوق ما هو عليه بالنسبة للمشروعات الكبيرة[1].

ورغم أن المناداة دائما بتسهيل حصول المنشآت الصغيرة على الدعم المالي وتدبير احتياجاتها المالية بشروط ميسرة، لكن للأسف الشديد نجد أن العكس هو الحادث حيث يستطيع الكيان الكبير الحصول على تمويل كافي وبشروط معقولة وفي وقت أقصر عن الكيان الصغير، وعلى الأخص عند التعامل مع البنوك والمؤسسات المالية، حيث أن الكيان الكبير يستطيع أن ينفق ويدعم ويدفع حتى الحصول على ما يلزمه بأقل الإجراءات وبأرخص الضمانات، هذه الإجراءات وتلك الضمانات هي نفسها التي تقف عائق منيع في سبيل حصول المشروع الصغير والمتوسط على ما يلزمه من نفس البنك[2].

المبحث الثالث: أثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المتغيرات الإقتصادية:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية في معظم دول العالم، وذلك من خلال دورها الفعال في توفير العمالة والمساهمة في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي، وتدعم عملية التصدير للولوج للأسواق الدولية وبالتالي تساهم في ترقية الصادرات.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية مستدامة:

لا تنحصر أهداف المؤسسة في المسؤولية الإقتصادية فقط بل تشتمل كذلك بعض المسؤوليات الاجتماعية، التي تتدرج في أولها العمل على توفير ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات عند أسعار معقولة، ويدخل في ذلك أيضا تقديم منتجات أو خدمات غير مضرة بصحة الأفراد والمجتمع، وكذلك ترتبط المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بأن تعمل على المحافظة على البيئة بكل عناصرها الطبيعية، عن طريق تكثيف البحوث المتعلقة

[1] وفاء المبيرك، تركي الشمري ، **تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2006، ص 105.

[2] رياض محمد نظير، **كيف تصبح مديرا ماليا ناجحا: الرسالة الأولى للمستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، المكتبة العصرية، مصر، 2011، ص ص 11- 12.

باقتصاد النفايات، لأن أي تنمية مستديمة مرتبطة بالحفاظ على البيئة[1]، حيث تختلف المسؤولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنها في المؤسسات الكبيرة وذلك لاختلاف خصائص المسيرين واختلاف الخصوصيات التنظيمية وهذا ما يؤكد اختلاف تطبيقات وممارسات المسؤولية المجتمعية للمؤسسة في الميدان.

وعموما يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تجني العديد من المزايا في تنميتها من خلال إتباع سير التنمية المستدامة، فهناك ثلاثة رهانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

– رهان إقتصادي: (تقليص في الحدود الممكنة للتكاليف المرتبطة باستهلاك المياه، المواد الأولية بواسطة العقلنة، كسب زبائن جدد من خلال تطبيقات إنتاجية جديدة في مجالات محددة)؛

– رهان اجتماعي أخلاقي: (تحسين شروط العمل، تحفيز العمال...)؛

– رهان استراتيجي: (تحسين صورة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها مع مختلف الفاعلين في المجتمع المدني، كذلك التموقع في السوق وتحسين جودة خدماتها)[2].

إلا أن هناك من يرى أن التنمية المستدامة لها تأثير سلبي إذ تم تنفيذها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ أن هذه المؤسسات تتميز بـــ:

– مع المحيط: مواجهة اللايقين وعدم الحصانة في إدارة المخاطر؛

– تنظيميا الهياكل ضعيفة والموارد محدودة، ضعف القدرات المالية، محدودية النشاط و محلية الأسواق؛

– استراتيجيات حدسية وقصيرة المدى؛

وفي ظل العولمة المحيط يتميز بـ: عالمية الأسواق، التنظيم، تعقد احتياجات الزبائن، التنافسية والإبداع المبنى على المعارف، وإن هذا يصعب على المؤسسات أن يكون لها دور فعال في محيطها وهذا ما يجعلها تخضع

[1] يحي عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة**– دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية،تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، ، جامعة وهران، الجزائر، 2012، ص 74.

[2] عبد الله خبابة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 82 – 83.

لتأثيرات المحيط القوية دون التمكن من استغلال أفضلياته[1]، ويمكن أن نتصور دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة وفقا للشكل التالي"02":

الشكل رقم "2": دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة.

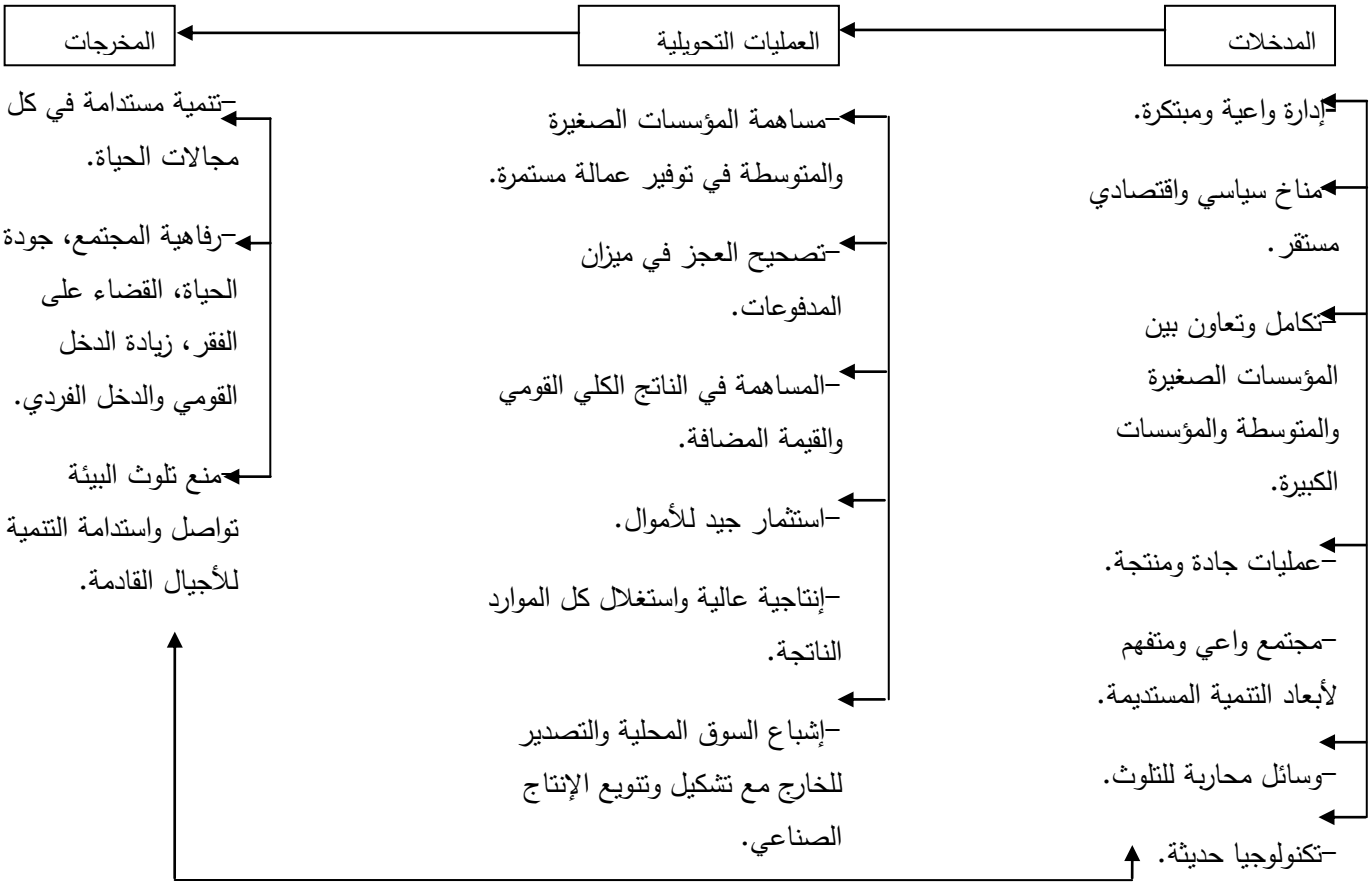

المصدر: أحمد حجاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

يعتقد الكثير أن انتهاج التنمية المستدامة في ظل الصعوبات الإقتصادية لا يعتبر خيارا من الخيارات المطروحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأنه غير مفروض عليها، غير أن انتهاجه من طرف المؤسسات يمنح لها جملة من الامتيازات، بشرط أن يستطيع صاحب المؤسسة الاستفادة من الفرص واستغلالها وأن انتهاج التنمية هو أحد الوسائل التي تسمح للمؤسسة بإعادة استراتيجيات على المدى الطويل، وأحد الوسائل التي تحقق لها التميز عن غيرها وتحسن من تنافسيتها، وأحد عناصر الموقع الإستراتيجي على الأجلين المتوسط والقصير[2].

[1] أحمد حجاوي، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص 53.

[2] أحمد حجاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 56.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة.

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص عمل، إذ تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع زيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة[1]. لأنها تعتبر مجالا رحبا لتشغيل الشباب وتحقيق أهدافهم وتفجير طاقاتهم الإبداعية، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتيح الفرص لجميع شرائح المجتمع، ولجميع المناطق ليكون لهم دورا فعالا ومؤثرا في الاقتصاد الوطني، وتنمية المواهب والإبداعات واحتواء الكوادر البشرية في سوق العمل[2].

ففي الإتحاد الأوروبي تشغل هذه المؤسسات ثلثي العمالة الموظفة في القطاع الخاص، وفي كندا مثلا وتبعا لإحصائيات سنة 2012 توظف المؤسسات الصغيرة 7745707 عامل ما يمثل نسبة 69،7% من مجموع العاملين في القطاع الخاص، وتساهم المؤسسات المتوسطة بنسبة 20،2% أي حوالي 2247780 عامل، في حيث لا تتعدى مساهمة المؤسسات الكبيرة 10،1% بعدد عمال يقدر بـ 1121025 عامل. أما في الهند التي يبلغ فيها عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 36 مليون مؤسسة فتوظف 80 مليون عامل[3].

وفي تركيا بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2011 ما يعادل 2386921 مؤسسة، وظفت 8177164 عامل لتحقق بذلك نسبة تشغيل قدرت بـ 75،7% كان للمؤسسات المصغرة نصيب بـ 46% في حيث أن نسبة توظيف المؤسسات الكبيرة للعاملين بلغت 24،3% أي ما يعادل 2626790 عامل. وذلك طبعا يؤدي إلى الاستقرار المادي والنفسي للعاملين ما يقلل من الآفات والمشكلات الاجتماعية[4]. وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة عناصر لاستقطاب كم كبير من اليد العاملة يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

---

[2]Xavier Greffe: les PME Creet –Elle des emplois, Economica, paris, France, 1984, p 9 – 10.

[2]فتحي السيد عبد، أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 56.

[3]سوسن زيرق، مساهمة **قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**– دراسة ميدانية لولاية– سكيكدة 2010 – 2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017، ص ص15 – 16.

[4]سوسن زيرق، **مرجع سبق ذكره**، ص ص15 – 16.

1- استقطاب العاملين وتكوينهم: المصدر الرئيسي لتكوين القدرات التنافسية واستمرارها هو " المورد البشري الفعال"، وعلى هذا الأساس يتجلى الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الحكومات والأفراد في الوقت الراهن، نظرا للأدوار التي تسعى إلى تحقيقها من خلال تشغيل العاملين وتكوينهم ودورها في البلدان العربية لا يقل عنه في الكثير من الدول الأخرى كونها توفر فرص عمل.

2- تمكنها من تشغيل العمال العاديين: تستقطب المؤسسات الصغيرة العمال الذين لا يلبون احتياجات المؤسسات الكبرى (نتيجة ضعف مؤهلاتهم العلمية والميدانية) وتوفر فرص لفئات لم يسبق لها العمل في القطاع الرسمي.[1]

المطلب الثالث: دور المؤسسات الصغيرة في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة.

يرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكونها تؤدي دورا هاما في عملية التنمية و تحقيق بعض المزايا للاقتصاد، لأن " احتياجاتها قليلة وتأثيرها الاقتصادي مهم، فهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي المؤسسات في معظم دول العالم، وبالتالي فهي تساهم بنسب كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي[2]، ففي كندا ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2013 بنسبة 30% في الناتج الداخلي الخام مع العلم أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ فيها 1183939 مؤسسة تمثل فيها المؤسسات الصغيرة 98،1% والمؤسسات المتوسطة ما نسبته 1،7% في حين مثلت 0،2% نسبة المؤسسات الكبيرة، وفي الهند تساهم هذه المؤسسات بنسبة 8% من الناتج الإجمالي الخام وبنسبة 40% في الصادرات وساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية في القيمة المضافة سنة 2011 بنسبة 52،9% أما النسبة المتبقية المتمثلة في 47،1%فتعود إلى المؤسسات الكبيرة، أما في الإتحاد الأوروبي فيبلغ عدد المؤسسات 20 مليون مؤسسة تمثل 99% من إجمالي المؤسسات الإقتصادية الأوروبية وهي بذلك مثال عن دور هذه المؤسسات في تحريك عجلة الاقتصاد[3][4].

---

[1] سماح أسماء، **دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها** – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015، ص 31.

[2] يحي عبد القادر، **مرجع سبق ذكره**، ص 63.

[3] سوسن زيرق، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[4] سوسن زيرق، مرجع سبق ذكره، ص 14.

إضافة إلى ذلك حققت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج جيدة على مستوى القيمة المضافة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، إذ تساهم في معظم الدول بنسب أعلى من تلك التي تحققها المؤسسات الكبيرة، ففي دول الإتحاد الأوروبي مثلا حققت سنة 2012 مليون أورو أي 41،9%بالنسبة للمؤسسات الكبيرة[1].

المطلب الرابع: إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في تنمية الصادرات سواء بشكل مباشر عن طريق قدرتها على إنتاج المنتجات النهائية التنافسية، أو بشكل غير مباشر عن طريق قيامها بإمداد المؤسسات الكبيرة كمدخلات للمنتج النهائي، فالإحصائيات تشير إلى أن هذه المؤسسات تساهم بنحو 25% إلى 35% من الصادرات العالمية للمواد المصنعة كما شكلت مساهمتها في صادرات بعض الدول الأسيوية معدلات عالية جدا حيث بلغت 69% في الصين و 65% في تايوان، 40% في كوريا الجنوبية، وتشير تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، إلى أن معدل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات الدول المنظمة تبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 53% في ايطاليا، وبين 40% و 46% في الدنمارك وسويسرا و 30% في السويد.أما بالنسبة للمساهمة المباشرة لهذه المؤسسات في التصدير تمثل اليابان حوالي 20% من صادرات المؤسسات الصناعية الكبيرة، وفي الولايات المتحدة الأمريكية تصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة المصدرة حوالي 96% من إجمالي عدد المؤسسات المصدرة كما تجاوزت نسبة مساهمة هذه المؤسسات من إجمالي الصادرات الأمريكية أكثر من 30%[2].

لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على غزو الأسواق الأجنبية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، فلها القدرة على الاستفادة من الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، بتكوين قاعدة صلبة في السوق المحلي كمرحلة أولى، وإنتاج السلع التي تعرض للتصدير

[2]Robert D'limperio, Growing**The global economy Through SMEs,**Edinburgh Group, 2012,p7.

[2]طارق فارس، **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية** – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018، ص 39.

كمرحلة ثانية، خاصة السلع التي يتمتع البلد بميزة نسبية في إنتاجها، مما يعطيها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية[1].

كلما تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها:

- ✓ منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما يظهر فيها مهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛
- ✓ اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛
- ✓ تمتعها بقدر كبير من المرونة في التحويلات من نشاط لآخر ومن إنتاج لآخر، ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير[2].

[1] سمية قنيدرة، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة** – دراسة ميدانية– ولاية قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، صص 65 – 66.

[2] أمال بوسمينة، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

خاتمة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل النظري التي تضمنت ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثرها على المتغيرات الإقتتصادية توصلنا إلى:

- ✓ تعدد وجهات النظر ووجود التعاريف المختلفة بإختلاف كل دولة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإختلاف معايير تصنيفها.
- ✓ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الخصائص التي تجعلها تتمتع بكفاءة وفعالية لتحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لمالكيها وإشباع رغبات وإحتياجات العملاء.
- ✓ تتجلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إسهامها في توفير فرص عمل وزيادة الناتج الداخلي الخام وخلق القيمة المضافة، إضافة إلى زيادة حجم الصادرات وجذب الإستثمارات المحلية والأجنبية.

الفصل الثاني

واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية وسبل الاستفادة من التجربة التركية

تمهيد:

إن الإهتمام الكبير من طرف غالبية الدول بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس أهمية هذه الأخيرة في استغلالها كحل لعلاج العديد من الأزمات الإقتصادية والإجتماعية والجزائر كغيرها من الدول سعت للنهوض بهذا القطاع فوضعت العديد من الأطر القانونية والهيئات كوسيلة فعالة وضرورية لدعمها من أجل القيام بدورها في التنمية على أكمل وجه.

كما حاولنا تسليط الضوء على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التركية ويرجع إختيار تركيا للمقارنة كونها دولة رائدة في مجال التصدير كما أن هناك أسبقية في محاولة نقل التجربة التركية خاصة في ظل إهتمامها بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسوف نتطرق في هذا الفصل إلى واقع وجهود ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كلا من الجزائر وتركيا واستخلاص أهم النتائج.

المبحث الأول: واقع وجهود ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رافدا حقيقيا للتنمية الإقتصادية نظرا لمساهمتها في خلق مناصب شغل وترقية صادرات البلد وزيادة الناتج الداخلي الخام وخلق الثروة، والجزائر كغيرها من الدول سعت إلى ترقية هذا النوع من المؤسسات عن طريق مجموعة من القوانين والهيئات وأساليب الدعم.

المطلب الأول: سياسة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سعت الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فأنشأت عدة هيئات لمرافقتها كما سنت العديد من القوانين والتشريعات بهدف:

الفرع الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وضعت وسنت الدولة عدة مراسيم وقوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نوجزها فيما يلي:

أولا: مرسوم تنفيذي رقم 94- 211 الموافق لـ 18 جويلية 1994: يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتولى وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار سياسة الحكومة وبرنامج عملها المصادق عليهما، طبقا لأحكام الدستور إعداد الإستراتيجية على المديين المتوسط والطويل، لحماية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للإنتاج والخدمات وتطويرها وتنويعها وترقيتها في إطار تحقيق الأهداف الإقتصادية للحكومة في المجال ويقترح هذه الإستراتيجية وينفذها .

وتتمثل مهمة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصدير حسب المادة 11 من مرسوم تنفيذي 94- 211 فيما يلي:

- يدرس ويبادر بأي تدبير من شأنه أن يطور أي شكل من أشكال الشراكة قصد تعزيز القدرات التقنية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدراج تطورها ضمن حركية تكامل إقتصادي وجهوي ودولي[1].
- يدرس ويقترح أي تدبير يتعلق بتعزيز قدرات التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسينها؛
- يدرس ويقترح وينفذ أي تدبير يرمي إلى تنظيم حضور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية وترقية ذلك[2].

---

[1] **مرسوم تنفيذي رقم 94- 211 المؤرخ في 18 جويلية 1994**، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، 20 جويلية 1994، ص ص 14 – 17.

[2] **مرسوم تنفيذي رقم 94- 211** ، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 – 17.

ثانيا: قانون 01 – 18 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد نص على ما يأتي:

– المادة 1: يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير مساعدتها ودعم ترقيتها؛

– المادة2: ترتكز سياسات وتدابير المساعدة والدعم الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على دراسات ملائمة تهدف إلى ترقية تنافسية المؤسسات؛

– المادة3: يجب على الجماعات الإقليمية في إطار التنمية المحلية أن تبادر طبقا لمهامها وصلاحياتها باتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ثالثا: قانون رقم 17 – 02 مؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يهدف هذا القانون وفقا للمادة01 من نفس القانون إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والانتماء والديمومة، وحددت المادة02 من نفس القانون الأهداف العامة الآتية:

– يبعث النمو الاقتصادي؛

– تحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– تشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة لاسيما المبتكرة منها والمحافظة على ديمومتها؛

– تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدرتها في مجال التصدير؛

– ترقية ثقافة المقاولة.

– تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة[2].

[1] **قانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001**، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001، ص 05.

[2] **مرسوم تنفيذي رقم 17 – 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017**، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، 11 – 01 – 2017، ص 05.

الفرع الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

قصد إنشاء ومتابعة سير نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونظرا لأهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني فقد تم إنشاء العديد من الهيئات والوكالات من أبرزها:

1) هيئات الدعم التابعة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- المشاتل: طبقا للمادة 12 من القانون التوجيهي 01 – 18: " تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة مشاتل لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بلغ عدد المشاريع المستضافة في دور حاضنات الأعمال (مشاتل المؤسسات) في السداسي الأول سنة 2018، (127) مؤسسة منها (50) مؤسسة تم إنشاءها عدد الوظائف التي تم إنشاءها297.
- مراكز التسهيل: طبقا للمادة 13 من القانون التوجيهي 01 – 18: " تتم إجراءات تأسيس وإعلام ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق مراكز تسهيل تنشأ لهذا الغرض".

وخلال السداسي الأول سنة 2018 احتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى وفقا لعدد شركات النقل التي تدعمها مراكز التسيير 27،26%، تليها قطاع الخدمات 26،37 % والأنشطة الحرفية في المرتبة الثالثة والحرف في المركز الرابع.

- المجلس الوطني الاستشاري بترقية PME: طبقا للمادة 25 من القانون التوجيهي 01 – 18:" في إطار الإعلام والتشاور وقصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة هيئة استشارية تتكون من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة"[1].

2) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم الرئاسي 234 – 96 المؤرخ في 2 جويلية 1996، أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال الأقل من 25 سنة على خلق نشاط خاص[2]. وحسب إحصائيات وزارة الصناعة والمناجم خلال السداسي الأول عام 2018 فإن قطاع الخدمات هو الأكثر جاذبية لأصحاب المشاريع الممنوحة من طرف هذه الوكالة منذ إطلاق المخطط مع 106992 مشروعا، يتبعه قطاع نقل البضائع بـ 56530 مشروع، يليه قطاع الزراعة مع 55232 مشروعا ممولا[3].

---

[1] **قانون رقم 01 – 18**، مرجع سبق ذكره، ص ص 07 – 08.

[2] عبد الحكيم سعيجع ،مريم محصر ، **مداخلة بعنوان مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في الملتقى الدولي: إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، 2017، ص 13.

[3] Bulletin d'information statistique de la PM En°33, ministére de l'industrie et des Mines, edition novembre 2018, p28.

3)الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM : أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04- 13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلق بجهاز القرض المصغر، هذا الحيز الذي يخص الفئات بدون دخل أو تلك التي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة لاقتناء المواد الأولية[1].

وقد بلغ عدد المشاريع التي مولتها الوكالة في السداسي الأول سنة 2018 (844926) مشروعا وبلغ عدد مناصب الشغل 1267389، واستفادت الصناعات الصغيرة جدا والخدمات والحرف والزراعة من غالبية القروض بنسبة 91% من المجموع[2].

4)الصندوق الوطني للتأمين على البطالةCNAC: أنشئ سنة 1994 بغرض حماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بشكل لا إرادي، وهو اليوم جهاز لدعم البطالين ذوي المشاريع والبالغين ما بين 30 – 50 سنة على إنجاز مشاريعهم[3]. بلغ عدد المشاريع الممولة في السداسي الأول عام 2018 (143493) مشروعا[4].

5) الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارANDI: أنشئت بموجب قانون تطوير الاستثمار الصادر في 20 أوت 2001، وهو الأمر رقم 01 – 03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث عوضت بموجبه وكالة ترقية ومتابعة الإستثمارAPSI[5]. حيث بلغ عدد المشاريع المبلغ عنها (في السداسي الأول من عام 2018) حسب خطط الأعمال 2027 بمبلغ 848114 مليون دينار جزائري، وبلغ عدد مناصب الشغل في الوكالة 73836 منصب[6].

6) صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR: أنشئ الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02 – 373 المؤرخ في 11 / 11 / 2002، بهدف ضمان القروض للاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة

---

[1] خير الدين كواش، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2017، ص12.

[2] Bulletin d'information statistique de la PME n°33, op cit, p 31.

[3] ربيعة بوقادير،عبد القادر مطاي ، **تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2016** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19،الجزائر، 2018، ص 275.

[4] Bulletin d'information statistique de la PME n°33,op cit, p 30.

[5] حوحو فطوم وآخرون، **مداخلة بعنوان هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في الملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 6 و7 ديسمبر 2017، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2017، ص 12.

[6] Bulletin d'information statistique de la PME n°33, op cit, p 18 .

والمتوسطة[1].

خلال السداسي الأول من عام 2018 منحت FGAR ضمانات تغطي مبلغ 9،94 مليار دينار من قروض الشراكات الصغيرة والمتوسطة، وفيما يتعلق بشهادات الضمان منحت ما يعادل 2،45 مليار دينار من قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل هذه المبالغ في المتوسط 49،49 مليون دينار لكل عرض ضمان و 28،91 مليون دينار لكل شهادة ضمان. ومتوسط معدل التمويل الممنوح من FGAR يمثل 96% من المشاريع الجديدة وهكذا دعمت إنشاء 116 شركة صغيرة ومتوسطة الحجم بمبلغ 20،67 مليار دينار[2].

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جزءا هاما من النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص والإمكانيات التي يتمتع بها هذا النوع من المؤسسات والدور الذي تلعبه في اقتصاد الدولة، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والتي يمكن قياسها من خلال توفير مناصب الشغل والمساهمة في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه في مجال ترقية الصادرات.

الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] صلاح الدين ديندان ، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016، ص57

[2] Bulletin d'informtionstatistic de la PME n°33, op cit, P 23.

الجدول رقم " 3": تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2003 – السداسي الأول2018).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	288587	312959	342788	376767	410959	519526	587494	619072
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 السداسي الأول
إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	659309	711832	777816	852053	934569	1022621	1074503	1093170

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

يتضح من خلال معطيات الجدول أن هناك تزايد من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى نهاية السداسي الأول 2018 حيث انتقل العدد من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى 1093170 مؤسسة في سنة 2018 أي بزيادة تقدر بـــ 804583، أي ما يعادل نسبة 73.6%، ويمكن إرجاع الزيادة في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التراجع الكبير لأسعار المحروقات سنة 2014 والذي جعل الدولة تتخذ قرار تسقيف الاستيراد وتشجيع الاستثمار المحلي، إضافة إلى السياسة الإقتصادية التي تبنتها الدولة بهدف ترقية وتطوير هذا القطاع في الساحة الإقتصادية من خلال مختلف الإجراءات التحفيزية التي تهدف إلى تنمية هذا النوع من المؤسسات وتفعيل دورها في الاقتصاد الوطني، والتي جاءت لتعدل وتكمل مختلف الإجراءات التي تبنتها منذ إنشاء وزارة خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1994، وهذا بهدف تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاطها، من خلال وضع مجموعة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى دعمها وكانت البداية مع صدور القانون التوجيهي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 وصولا إلى القانون التوجيهي المكمل له الصادر سنة 2017.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الإقتصادي.

نظرا لتزايد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانتشارها عبر مناطق الوطن، وفي مختلف القطاعات تبلورت أهميتها في تنمية الإقتصاد الوطني وتأثيرها على مختلف الأنشطة الإقتصادية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

نتيجة تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، تطورت كذلك مساهمة هذا القطاع في إمتصاص البطالة، والجدول التالي يوضح تطور مناصب الشغل الخاصة في هذا النوع من المؤسسات.

الجدول رقم "4 ": تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2003 – 2018).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	705000	838504	1157856	1252647	1355399	1540209	1546584	1625686
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018 السداسي الأول
مناصب شغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2540698	2655471	2690146

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر فمن 705000 منصب شغل عام 2003 إلى 2690246 منصب شغل إلى غاية السداسي الأول من 2018 بمعدل 73.79%،إن التقسيم من الناحية الكمية لا يكفي لإعطاء صورة حقيقية عن مناصب الشغل واستقرارها، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم "5 ": معدلات تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 2003 إلى غاية السداسي الأول 2018.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة التطور %	_	18،093	38،08	8،18	8،2	13،63	0،41	5،11
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
نسبة التطور %	6،06	7،19	8،32	7،76	9،91	7،16	4،51	1،3

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول رقم " 4".

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل تطور مناصب الشغل انخفض بشكل تدريجي، مع العلم أن الزيادة الكبيرة في عدد مناصب الشغل سنة 2005 ليست زيادة حقيقية وهذا راجع إلى إضافة إحصائيات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء (Casnos) لأرباب العمل إلى عدد العمال في المؤسسات الخاصة،حيث لم تكن تحسب من قبل بحيث كان الإعتماد فقط على احصائيات صندوق الضمان الاجتماعي

(cnas)، وفي سنة 2008 بنسبة تقدر بـ 13،63%ويفسر ذلك بزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يقابل كل مؤسسة جديدة مناصب شغل جديدة، في حين انخفض معدل تطور مناصب الشغل 1،3% سنة 2018 وهذه النسبة جد ضئيلة مقارنة بالسنوات الماضية وقد يرجع ذلك إلى توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو سوق العمل المؤقت.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

أسهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إسهاما معتبرا في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2003-2015 وليكن الجدول أدناه تبيان ذلك بالأرقام كما يلي :

الجدول رقم " 6": مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات خلال الفترة (2003 – 2015). " الوحدة مليار دينار جزائري"

السنوات	القطاع العام	النسبة %	القطاع الخاص	النسبة%	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (مليار دينار جزائري)
2003	550،6	22،61	1884،2	77،39	2434،8
2004	598،65	21،81	2146،75	78،19	2745،4
2005	651	21،59	2364،5	78،41	3015،5
2006	704،05	20،44	2740،06	79،56	3444،11
2007	749،86	19،21	3153،77	80،79	3903،63
2008	760،92	17،55	3574،07	82،45	4334،99
2009	816،8	16،41	4162،02	83،59	4978،82
2010	827،53	15،02	4681،68	84،98	5509،21
2011	923،31	15،23	5137،46	84،77	6060،8
2012	793،38	12،01	5813،02	87،99	6606،4
2013	893،24	11،70	6761،19	88،30	7634،43
2014	1187،93	13،93	7338،65	86،07	8526،58
2015	1313،36	14،22	7924،51	85،78	9237،87

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر إذ ارتفع من 1884،2 مليار دينار سنة 2003 إلى 7924،51 مليار دينار نهاية سنة 2015، أي بزيادة بلغت نسبتها أربعة أضعاف خلال الفترة (2003 – 2015) وذلك نتيجة زيادة إهتمام

الجزائر بالاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما نلاحظ تراجع مساهمة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام لحساب القطاع الخاص حيث انخفضت مساهمته من 22،61% سنة 2003 لتصل إلى 14،22 سنة 2015، وهذا الإنخفاض في نسبة المساهمة راجع إلى خصخصة المؤسسات العمومية.

ثالثا: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تنقسم صادرات المؤسسات الجزائرية إلى قسمين هما : صادرات المحروقات (المؤسسات الكبيرة) وصادرات خارج قطاع المحروقات (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم " 7": تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2003 – 2018. (الوحدة مليون دولار)

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	نسبة التطور%	إجمالي الصادرات	نسبة التطور%	نسبة الصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات
2003	672	_	24578	_	%2،73
2004	781	16،22	32438	31،97	%2،40
2005	912	16،77	46614	43،70	%1،95
2006	1183	29،71	54613	17،16	%2،16
2007	1330	12،42	60163	10،16	%2،21
2008	1948	46،46	78233	30،03	%2،48
2009	1066	-45،27	43609	-44،25	%2،44
2010	1632	53،09	58028	33،06	%2،81
2011	2066	26،59	73489	26،64	%2،81
2012	2048	-0،87	73901	0،56	%2،77
2013	2165	5،71	65917	-10،80	%3،28
2014	2582	19،26	62886	-4،59	%4،10
2015	1969	-23،74	34668	-44،87	%5،67
2016	1805	-8،32	30026	-13،38	%6،01
2017	1930	6،72	35191	17،20	%5،48
2018	2830	46،63	41168	16،98	%6،87

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتمادعلى:

1- نشرية المعطيات الإحصائية: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار من خلال الموقع الإلكتروني WWW.andi.dz.

2 – نشرية المعطيات الإحصائية المركز الوطني للإعلام الآلي التابع للجمارك CNIS (Centre national sur l'information stastique des dounanes).

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2003 – 2018 سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 من إجمالي الصادرات قدرت بـ 2،83 مليار دولار مقارنة مع سنة 2003 التي سجلت قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 0،76 مليار دولار وعليه يمكن القول أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطور خلال هذه الفترة، وللتوضيح أكثر نورد الشكل التالي:

الشكل رقم " 3": تطور صادرات الجزائر خلال الفترة (2003 – 2018). (الوحدة مليون دولار).

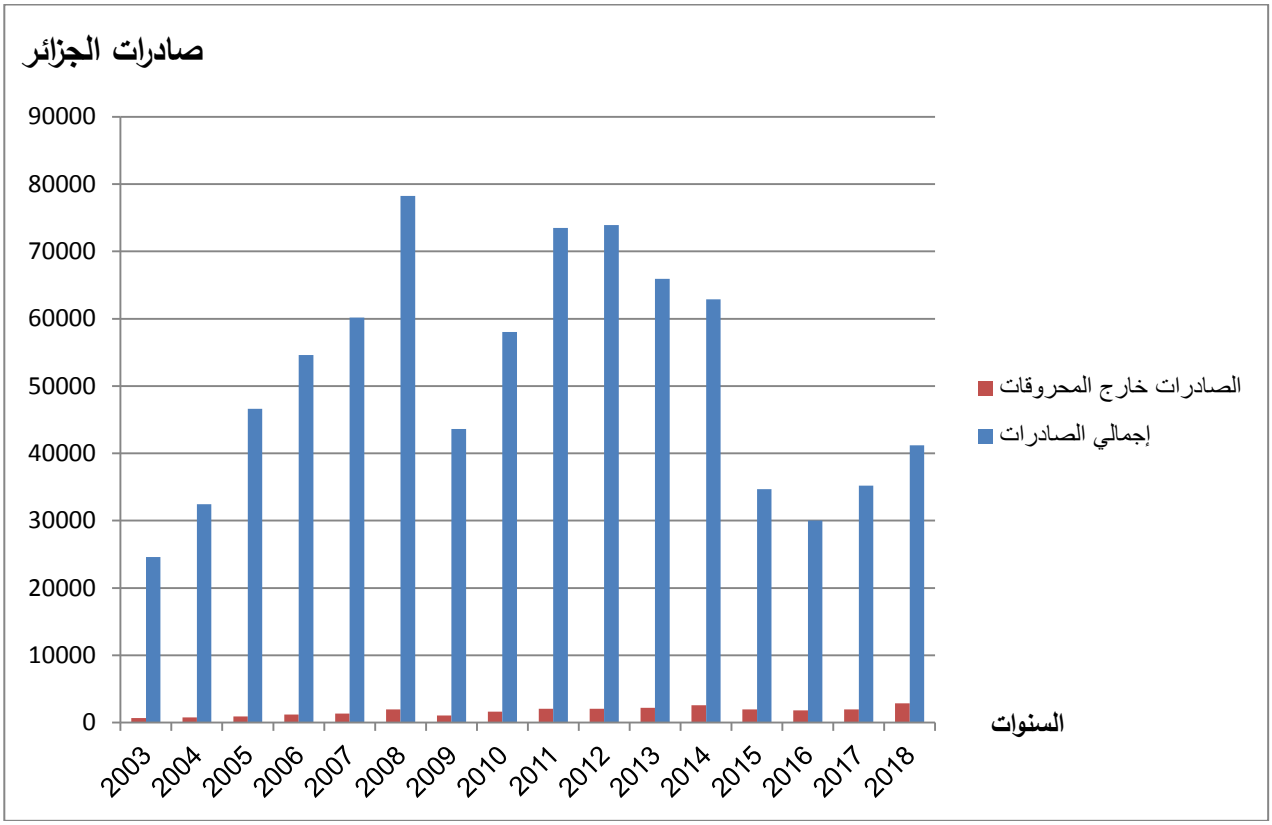

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم (8)

نلاحظ من خلال الشكل أن الصادرات خارج المحروقات لا تشكل سوى نسبة هامشية من إجمالي الصادرات حيث تراوحت بين 2،73% و 6،87%طوال الفترة المدروسة (2003 – 2018) رغم تزايدها من سنة إلى أخرى بشكل مضطرب، كما أن صادرات المحروقات تمثل الجزء الأكبر من صادراتنا في الخارج خلال عام 2018 مع حصة 93,13% من إجمالي الصادرات.

لقد شهدت الجزائر تراجعا ملحوظا خلال الفترة (2011 – 2018) بما يقارب 32321 مليون دولار بما نسبته78,5% دون إهمال الزيادة الطفيفة بين سنتي 2017 و 2018.

ويمكن تفسير هذا التراجع في حجم الصادرات إلى فشل المساعدات المقدمة من طرف المؤسسات التابعة للقطاع العام والصناديق الوطنية التي تعمل على منح القروض وفشل الدولة في مواجهة الصعوبات الإقتصادية وتحقيق الأمن الإقتصادي للدولة.

المطلب الثالث: علاقة تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور قيمة الصادرات.

إن تنويع مصادر الثروة من أهم مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق التميز والإضافة، غير أن واقعها في الجزائر مناقص تماما لما هو منتظر منه، نظرا لتبعية الصادرات الجزائرية لقطاع المحروقات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات (صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) لا تمثل سوى هامشية من إجمالي الصادرات.

الجدول التالي يوضح العلاقة التي تربط تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2003 – 2018.

الجدول رقم " 8": تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصادرات خارج المحروقات 2003 – 2018.(الوحدة مليون دولار).

السنوات	تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التطور%	تطور الصادرات خارج المحروقات	نسبة التطور%
2003	288587	_	672	_
2004	312959	8،44	781	16،22
2005	342788	9،53	912	16،77
2006	376767	55،18	1183	29،71
2007	410959	9،07	1330	12،42
2008	519526	26،41	1948	46،46
2009	587494	13،08	1066	-45،27
2010	619072	5،37	1632	53،09
2011	659309	6،49	2066	26،59
2012	711832	7،96	2048	-0،87
2013	777816	9،26	2165	5،71
2014	852053	9،54	2582	19،26
2015	934569	9،68	1969	-23،74
2016	1022621	9،42	1805	-8،32
2017	1074503	5،07	1930	6،72
2018	1093170	1،73	2830	46،63

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجداول السابقة.

بالنظر لتطورات الجدول أعلاه فإن الملاحظ في ذلك أن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع تطورات الصادرات الجزائرية يمكن أن يوصف بالطفيف، حيث تطور خلال الفترة 2003 – 2018 بما يقارب 804583 مؤسسة بما نسبته 73% كما عرفت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات تطورا يمكن أن يوصف بالبطيء خلال نفس الفترة بما نسبته 76% ، وهو ما يعكس وجود علاقة ترابط ضعيفة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور الصادرات خارج المحروقات، دون إهمال التراجع في 2015 و 2016، بالرغم من ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما نسبته 9،68% و 9،42% على التوالي في نفس الفترة، وهذا ما يؤكد تراجع وعدم استمرار فعالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير الكلي وخارج المحروقات، وكذا غياب استراتيجية التوسع الخارجي لهذه المؤسسات وعدم الإهتمام بالأسواق الخارجية أو عدم إمكانية تسويق المنتج في الأسواق الدولية لضعف الميزة التنافسية وغياب عنصر الجودة.

وفي هذا السياق التطور الذي عرفه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نتيجة الدعم المالي والتحفيزات الجبائية والجمركية لمختلف الهيئات الداعمة لهذا القطاع نتج عنه تطور كبير من حيث الكم، ولكن عند تحليل تركيبة توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات المهيمنة (الملحق1) وجدنا أن تمركز غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات بنسبة 53،82% أي أكثر من نصف المؤسسات التي تنتمي إلى هذا القطاع وفي المرتبة الثانية نجد قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 29،04% الذي انتعش هو الآخر جراء برامج البناء وفك العزلة بينما لا يمثل القطاع الصناعي سوى 15،56% حيث بلغ سنة 2018 عدد المؤسسات 97803 مؤسسة وهذه النسبة تعتبر ضعيفة بالنسبة لبلد غني بالطاقة والموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: تجربة تركيا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في اقتصاديات العديد من الدول، وتركيا كباقي الدول تيقنت من أهمية هذه المؤسسات ووضعت مجموعة من القوانين وهيئات الدعم لترقيتها بما يخدم الإقتصاد التركي ويشجع صادراته.

المطلب الأول: سياسة دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

تركيا كغيرها من الدول سعت لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فوضعت العديد من الأطر القانونية والمؤسساتية لتحقيق ذلك.

الفرع الأول: الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا وضعت وسنت الدولة عدة قوانين لدعم هذا النوع من المؤسسات نوجزها فيما يلي:

أولا: اللائحة التنفيذية 9614 / 2005، المؤرخة في 19 – 10 – 2005 تتضمن تعريف مؤهلات وتصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجاء في نص المادة " 1 " ما يلي: " تهدف هذه اللائحة إلى تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تصنيفاتها ومؤهلاتها، وضمان أن تلتزم بها الشركات الصغيرة والمتوسطة في نشاطها"؛

ثانيا: القانون 635 المؤرخ في 03 / 06 / 2011، اعتمد هذا القانون تنظيم قانون وزارة الصناعة والتكنولوجيا وقد أعد استنادا إلى المادة 28 حقوقها وواجباتها؛

ثالثا: القانون 3834 / 2012 المؤرخ في 10 – 09 – 2012 ينص على تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث جاء في نص المادة 05 ما يلي:

يتم تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

المشاريع المصغرة: توظف أقل من 10 عمال في السنة ولا تتجاوز إيراداتها السنوية 3 ملايين ليرة تركية.

المشاريع الصغيرة: توظف أقل من 50 عامل ولا تتجاوز إيراداتها السنوية 25 مليون ليرة تركية.

المشاريع المتوسطة: توظف أقل من 200 عامل سنويا ولا تتجاوز إيراداتها السنوية 150 مليون ليرة تركية.

رابعا: اللائحة التنفيذية (11828 / 2018) المؤرخة في 30 – 04 – 2018، وقد نصت المادة 3 على أن

إعلان نوع العمل في الشركات الصغيرة والمتوسطة يكون إلكترونيا بدون الحاجة لأي أوراق[1].

الفرع الثاني: هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا بدعم كبير منذ مرحلة انشاءها إلى غاية دخولها للسوق، بحيث أنشأت تركيا العديد من الهيئات لدعم هذا النوع من المؤسسات نوجزها فيما يلي:

1- مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (KOSGEB): تعمل وزارة الصناعة ومؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (KOSGEB)التي أنشأت في عام 1990، كموفر للخدمات الإستشارية، وكناقل للتكنولوجيا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا. تدير مؤسسةتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة كبيرة من برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يأتي بعضها في صورة منح والبعض الآخر في صورة قروض بدون فوائد تغطي نسبة من تكلفة المشروعات المعتمدة[2]. وقد دعمت Kosgeb البحث والتطوير والإنتاج التكنولوجي عن طريق مجموعة من البرامج نذكر:

- **برنامج البحث والتطوير ودعم الإبتكار:**يدعم تطوير المشاريع وتطوير منتجات جديدة وعمليات و / أو معلومات و / أو خدمات جديدة من خلال تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم رجال الأعمال بأفكار وإبتكارات جديدة تستند إلى العلم والتكنولوجيا؛

- **برنامج دعم استثمار المنتجات التكنولوجية للشركات الصغيرة والمتوسطة:** يهدف إلى إنتاج وتسويق منتجات جديدة ناتجة عن أنشطة البحث والتطوير أو الإبتكار[3].

2- بنك القرض الشعبي التركي (HAIKBANK): من بين الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد كذلك **(HAIKBANK)**،الذي يهتم بتدعيم هذه المؤسسات منذ إنشاءه خاصة الصناعات المصغرة والتقليدية، حيث يوفر إمكانية تمويل المشاريع طويلة الجل كالإنشاءات ومشاريع التجديد بطاقة تمويل تتراوح بين 500 ألف مليون أورو، وكذلك له دور في تمويل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـــ 600 ألف دولار لمدة 6 أشهر وهذا في إطار تدعيم الصادرات[4]. وفي الربع الأول من عام 2019 زاد حجم

---

[1] **الجريدة الرسمية التركية**، متاح على الموقع،http//www.turkey-post net, 10:05, 2019

[2] منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مركز تنمية القطاع الخاص – اسطنبول، بورصة اسطنبول، **إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تركيا**، https: // www.oecd.org>turkey, 12:30, 15 – 05, 2019

[3] **مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم**، متاح على الموقع:

https //www.Kosgeb.gov.tr/site/tr/geneL/destekLer/6313/arge-teknoLojik-uretim-ve-yerLiLestirme-destekLeri, 13:26, 16-05-2019.

[4] خالد كواش، أم الخير ملال، **التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية**، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، العدد1، المجلد 05، 2016، الجزائر، ص 166.

أصول**HAIKBANK** إلى 407 مليار ليرة تركية، وزادت إجمالي قروضه بنسبة 8 % مقارنة بعام 2018 إلى 369،6 ليرة تركية[1].

3- استشارية التجارة الخارجية: وتهدف إلى رفع حصة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم والتسهيلات المالية وعلى وجه الخصوص الدعم المتعلق بالبحث والتطوير Ge – Ar والتسويق[2].

4- مؤسسة تنمية التكنولوجيا التركية (TTGV): هي منظمة مستقلة غير ربحية تأسست بالتعاون بين القطاعين العام والخاص، وتدير التمويل المحلي والدولي (البنك الدولي) لدعم البحث والتطوير للمؤسسات في شكل قروض بدون فوائد تصل إلى 50% من تكلفة المشروع كحد أقصى[3].

ومن أجل خلق حافز لأنشطة (TTGV) يتم منح جوائز مؤسسية، والهدف من هذه الجوائز هو تعزيز التطورات الكمية والنوعية في أنشطة الدعم الفكرية لتركيا، وسيتم في عام 2019 منح الجوائز التالية:

- **جائزة الدكتور يوسيللإبتكار:** وترتكز على العمل البحثي المتعلق بالعلوم والتكنولوجيا في تركيا وتمنح لأصحاب هذه البحوث من أجل دعمهم وتشجيعهم.
- **جائزة محمد شهوبي:** تمنح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذين حققوا رؤية وقصص نجاح في النظم الإيكولوجية للتكنولوجيا والإبتكار و / أو الأشخاص الذين ساهموا في النظام البيئي للتكنولوجيا من خلال زيادة الأعمال[4].

5- المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية / مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا (TUBITAK /TIDEB):

أنشئ المجلس التركي للأبحاث العلمية والتقنية الذي يعمل تحت رعاية رئيس الوزراء في عام 1995 بموجب قرار حكومي، يهدف البرنامج إلى تقديم الدعم عن طريق المنح لمشروعات الأبحاث والتطوير الصناعي، وقد أنشئ مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا من اجل إنشاء ونشر ثقافة البحث والتطوير الصناعية، ولتعزيز قدرة البحث والتطوير الصناعي باستخدام برامج الدعم وفقا للسياسة الوطنية للعلم والتكنولوجيا[5].

وحسب إحصائيات الدعم الأكاديمي لـ **TUBITAK**تم تقديم 77868 طلب مشروع لبرامج الدعم خلال 2009 – 2018، وفي هذه الفترة تم دعم 14588 مشروعا وتم نقل 7273 مليون ليرة تركية إلى هذه المشروعات،

---

[1] **بنك القرض الشعبي التركي**، متاح على الموقع https://m.halkbank.com.tr,14:08, 16-05-2019

[2] خالد كواش، أم الخير ملال، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

[5] OECD,Centre for privante sector Development Istanbul, Istanbul stock Exchange**, Aframwork for the Development and financing of Dynamic Small Medium Sized Enterprises in turkey**,turkey, July 2005, p 19.

[4] **مؤسسة تنمية التكنولوجيا التركية**، متاح على الموقع https://ttgv.org.tr, 15:07 16 – 05 – 2019

[5] OECD,Centre for privant sector Devlopment Istanbul, Istanbul stock Exchange, **Op cit**, p20.

وبالنسبة لعام 2018 تم تقديم 9199 طلب مشروع لبرامج الدعم، وتم دعم 1692 مشروعا، وتم تحويل 9855 مليون ليرة تركية إلى هذه المشروعات[1].

6- وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا (BSTB): هي المسؤولة عن صياغة التنمية الصناعية التي تغطي التصنيع، وفي الوقت نفسه فإنها تنفذ مجموعة من برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المصممة للأهداف التالية:

- تطوير المناطق الصناعية للعقارات.
- دعم البحث والتطوير.
- دعم رجال الأعمال.

7- مركز ترويج الصادرات التركية (IGEME): تابع لوزارة الإقتصاد، ويحمل برنامج ترويج الصادرات التي وضعته الوزارة، لديه مكاتب في اسطنبول وإزمير توظف ما يقارب 50 شخص، وتغطي برامج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، استشارات الأعمال، التدريب، والخدمات الإستشارية[2].

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد التركي.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لكل الاقتصاديات خصوصا المتقدمة منها وذلك من خلال قدرتها على الإندماج مع المؤسسات الكبيرة والمساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية وترقية التصدير، وتركيا واحدة من الدول التي تشجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الإقتصادية.

الفرع الأول: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير في تركيا وقد ظهر هذا الإهتمام من خلال نموها وتزايد عددها، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1]- **مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا**، متاح على الموقع، www.tubitak. Gov.tr/tr/ haber/ ardeb- 2018- yiLLini- iceren- akademik- destek- istatistiqleri-guncellendim, 18:13, 17 – 05 – 2019.

[2]-*jaban international cooperation agency, UNIKO international corporation,* ***théstudey the SME consultancy system project the republic of turkey final report****, turkey, march, 2012,pp, 3-20,3-22.*

الجدول رقم "9 ": تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا خلال الفترة (2008 – 2018).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2583099	2480478	2318682	2587319	2461759	2291904	2386921	2431916	2471276	2672458	2464047
نسبة التطور%	_	-3،9	-6،52	11،58	-4،85	-6،89	4،14	1،88	1،61	8،14	-7،79

المصدر: من إعداد الطالبتين

*1-H.Akbaba، **Fostering The growth of turkish small and Mediun- sized Enterprises**، Master thesis international Business Law،tilburg university، turkey، 2014،p44.*

*2-**SBA fact sheet turkey**، 2011 – 2018.*(صحيفة وقائع تركيا).

الشكل رقم "4 ": إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول.

يتضح من خلال الجدول والمنحنى البياني التطور المستمر لتعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2008 – 2018)، حيث تجاوز عددها 2000000 مؤسسة طوال فترة الدراسة مع ملاحظة تذبذب طفيف في عدد المؤسسات، ومن بين أهم أسباب زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا نذكر:

- إهتمام الحكومة التركية بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء الهيئات الداعمة لها؛
- تشجيع المقاولين الصغار وتنمية الإبتكار في تركيا وتشجيع طلاب الجامعات لبدء أعمالهم التجارية؛
- دعم الشركات الناشئة من خلال دعم البحث والتطور التكنولوجي؛

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الإقتصاد التركي.

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات والناتج الداخلي الخام وللقضاء على البطالة، وتركيا كغيرها من الدول اهتمت بهذا النوع من المؤسسات.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.

إن تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا ساهم بشكل فعال في توفير مناصب شغل جديدة وامتصاص البطالة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم " 10": تطور تعداد مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2003- 2018).

السنوات	إجمالي عدد الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة التطور%	نسبة الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي عدد الموظفين
2003	_	_	%78
2004	_	_	%92
2005	_	_	%80،6
2006	_	_	%79،4
2007	_	_	%78،5
2008	7321625	_	%78
2009	7407101	1،16	_
2010	7776517	4،98	_
2011	8754396	12،57	_
2012	8532751	-2،35	_
2013	6909038	-19،02	_
2014	8177164	18،35	_
2015	8877243	8،56	_
2016	8996160	1،33	_
2017	9960535	10،71	_
2018	9449147	-5،13	_

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على

1- *yafes uyarci، **les dynamiques des PME en turquie: structuration et devloppment régional etudiés à partir de la confédération TUSKON**، Economies et finanances،Univesité de Strasbourg، 2014، Français، p 119.*

*2- H.Akbaba، **op cit**، p 44.*

*3- **SBA Fact sheet**، **turkey**، 2012 – 2018 ، opcit.*

نلاحظ من خلال الجدول سيطرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أغلبية اليد العاملة، حيث تستحوذ على ما يزيد عن 78% من إجمالي اليد العاملة في تركيا في الفترة (2003 – 2008)، كما نلاحظ تزايد تعداد عدد الموظفين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بعد سنة دون إهمال التراجع سنة 2013 بنسبة 19% بسبب إضراب العمال دعما للاحتجاجات الشعبية في تركيا من نفس السنة، ليصل في سنة 2018 إلى ما يزيد عن 9 مليون موظف في هذا القطاع بعد ما كان 7 مليون موظف سنة 2008، وهذا راجع إلى إصدار الحكومة التركية مرسوم سنة 2016 لتيسير حصول السوريين على فرص عمل في السوق المحلية، وهذا هو السبب الرئيسي لزيادة اليد العاملة في تركيا.

ثانيا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يزيد من الدخل الوطني للدولة وزيادة الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم " 11": مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2008–2018) (الوحدة مليون دولار)

السنوات	الناتج الداخلي الخام	نسبة التطور%
2008	776640	_
2009	646895	−16،70
2010	772367	19،39
2011	831691	7،68
2012	871123	4،74
2013	950355	9،09
2014	934857	−1،63
2015	861879	−7،8
2016	862744	0،1
2017	851046	−1،35
2018	789257	−7،16

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

1-*Ramazan karaman، **political Economy of The state – capital relation in turkey: nternationalization strategies of The SMEs**، international political Economy Master's Degree program، institute of social sciences،Istanbul Bilg university، Istanbul، Turkey، 2018،p29.*

2–http: //www.turkpress.co/node/47147، 21:50، 09–06–2019 متاح على الموقع **مؤسسة الإحصاء التركية**،

نلاحظ من خلال الجدول تزايد الناتج الداخلي الخام لتركيا سنة بعد سنة مع ملاحظة تذبذب طفيف، حيث تجاوز 700000 مليون دولار خلال الفترة (2008 – 2018)، وحسب مؤسسة الإحصاء التركية (Turkpress) تصدر الإقتصاد التركي دول مجموعة العشرين،واحتل المرتبة الثانية بين دول الإتحاد الأوروبي في سرعة النمو، كما تجاوز نمو الإقتصاد التركي سرعة نمو الإقتصاد الصيني إحدى أكبر الاقتصاديات في العالم .

ثالثا: تطور الصادرات في تركيا (2003 – 2018).

تزخر تركيا بإمكانيات هائلة أهلتها لتبوء مكانة مرموقة ضمن الدول المصدرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم"12 ": تطور الصادرات في تركيا خلال الفترة (2003 – 2018). (الوحدة مليون دولار)

السنوات	إجمالي الصادرات	نسبة التطور%
2003	47252	_
2004	63167	33،68
2005	73476	16،32
206	85534	16،41
2007	107271	25،41
2008	132027	23،07
2009	102142	-22،63
2010	113883	11،49
2011	134906	18،46
2012	152461	13،01
2013	151802	-0،43
2014	157610	3،82
2015	143838	-8،73
2016	142529	-0،91
2017	156992	10،14
2018	167933	6،96

المصدر: معهد الإحصاء التركي، متاح على الموقع،
www.turkstat.Gov.tr/veribilgi.do?aLt-id=39،01:15،15-05-2019.

شهدت الصادرات التركية زيادة ملحوظة خلال الفترة (2003 – 2018) بما يقدر بـــ: 120681 مليون دولار بما نسبته 255،39%، ويمكن تفسير الزيادة المستمرة لحجم الصادرات التركية إلى نجاعة المساعدات المقدمة من طرف المؤسسات التابعة للقطاع العام، والصناديق والبنوك التركية التي تعمل على منح القروض، وكذا قدرة الدولة على مواجهة الصعوبات الإقتصادية والنهوض بالإقتصاد التركي وتحرير التجارة الخارجية.

المطلب الثالث: علاقة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطور الصادرات في تركيا.

تعتبر تركيا من الدول السباقة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تشجيعها لترقية الصادرات باعتبارها عنصر مهما من عناصر النمو الإقتصادي، والشكل الموالي يوضح العلاقة بين تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور الصادرات:

الشكل رقم"5 ": علاقة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطور الصادرات التركية(2008-2018).

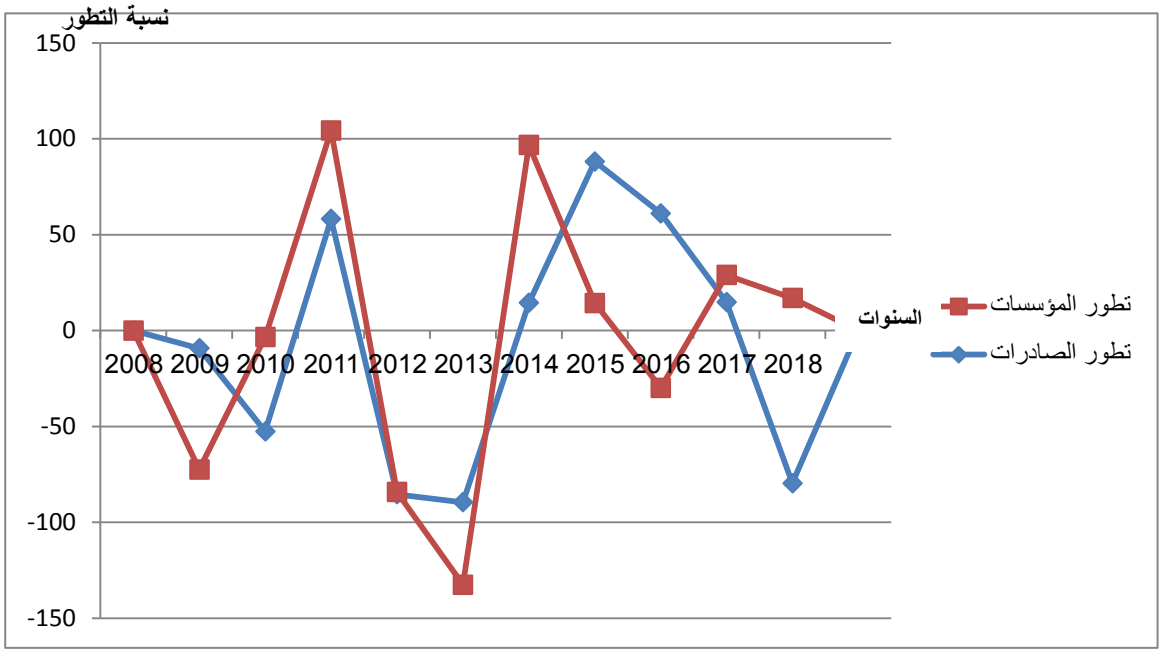

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجداول السابقة.

من خلال المنحنيين البيانيين أعلاه نلاحظ تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بعد سنة، يقابله تطور الصادرات التركية بصفة مستمرة دون إهمال التراجع سنة 2009 بنسبة 22،63%، والذي يقابله تراجع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 3،9%، كما أن نمو حجم الصادرات سنة 2011 بنسبة 18،46% قابله نمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 11،58% في نفس السنة، وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين زيادة تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور حجم الصادرات، وهذا ما يؤكد فعالية ونجاح هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأطر القانونية في تركيا، واهتمامها بهذا النوع من المؤسسات ودفعها نحو التجارة الخارجية بنجاح.

وحسب مؤسسة الإحصاء التركية إزدادت صادرات تركيا خلال نوفمبر 2018 بنسبة 9،49%، وبلغت 15 مليار و 532 مليون دولار وهو الأعلى بتاريخ الجمهورية التركية وهذا راجع إلى استغلال الحكومة التركية اللاجئين السوريين كورقة رابحة حيث تشير الأرقام سنة 2019 إلى ما يقدر بنحو 1،2 مليون سوري يعملون

بشكل رسمي في تركيا، إضافة إلى قبول معظمهم العمل بأجور أقل من أجور العمال الأتراك وقبول العمل في ظروف قاسية وارتفعت صادراتها خلال 12 شهر الأخيرة 7،8% وبلغت 168 مليار و 77 مليون دولار، وهو الأعلى بتاريخ الجمهورية التركية على المستوى السنوي، وهذا بفضل الإجراءات المتخذة من أجل زيادة القوة التنافسية في التجارة العالمية.

المبحث الثالث: عوامل النجاح والفشل في الدول محل الدراسة

استقراءا للتجربة الجزائرية والتجربة التركية في دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التصدير، يتضح جليا أن كل دولة سعت لتحقيق مكاسبها الاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن أن تفوق المكاسب التي يتم الحصول عليها من المؤسسات الكبيرة، إذ ما نالت ما تستحقه من اهتمام ورعاية ضمن خطط وبرامج النمو والتنمية الاقتصادية، حيت أن الدول الصناعية المتقدمة حاليا اعتمدت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مراحلها الأولى، وخير دليل على ذلك التجربة التركية التي تحققت بعد 2002 وحتى اليوم معتمدة على الدور المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلوغ معدلات عالية للنمو الاقتصادي، إن إجراء مقارنة بين التجربة الجزائرية والتجربة التركية من حيث دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاهتمام بها كوسيلة لترقية الصادرات تجعلنا نقف أمام عوامل الفشل و النجاح للدول محل الدراسة.

المطلب الأول: الدروس المستقاة من التجربة التركية

من خلال دراستنا لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية التصدير في الجزائر وتركيا، لاحظنا وجود عدة فروقات واختلاف التوجهات كل بلد وسنحاول في هذا المطلب ابراز أهمها:

1/ الإطار القانوني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اهتمت كلا من الجزائر وتركيا بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسنتا العديد من القوانين والتشريعات لدعمها وترقيتها والنهوض بها وضمان استمراريتها ومن خلال دراستنا تم التوصل إلى ما يلي:

نظرا لضعف حجم صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي بلغ 2830 مليون دولار مقابل 1093170 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، نستنتج أن القوانين المنصوص عليها في الجزائر تبقى مجرد حبر على ورق حيث لم تحقق النتائج المرجوة منها، وهذا دليل على ضعف المنظومة القانونية في الجزائر وعدم العمل بما يخدم مصالح الدولة، وهذا عكس تركيا التي حققت أطرها القانونية النتائج المرجوة منها فقد بلغ حجم الصادرات التركية 167933 مليار دولار مقابل 2464074 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في تركيا، هذا راجع إلى اعتماد تركيا على عنصر التطوير ودعم أنشطة الابتكار إضافة إلى اعتمادها على التوثيق الالكتروني والتكنولوجيا، بدل الأوراق التي تأخذ وقتا أطول من اللازم.

2/ هيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أنشأت كلا من تركيا والجزائر العديد من الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف النهوض بهذا القطاع والوصول بمنتجاته وخدماته إلى الأسواق الخارجية، ومن خلال دراستنا لأهم هيئات الدعم في تركيا والجزائر لاحظنا تركيز هيئات الدعم في الجزائر على عنصر التشغيل، حيث أنشأت العديد من الهيئات التي تهدف إلى تشغيل الشباب البطال ودعم البطالين ومحاولة التخلص من أشكال الفقر والحرمان، مثل (ANSEJ، ANJEM، CNAC، ANDI) وقد يكون هذا أهم سبب في فشل هيئات الدعم الجزائرية في ترقية التصدير، لأنها أولت أهمية بالغة لعنصر التوظيف ولم تهتم بعنصر الكفاءة والخبرة والإبداع والابتكار ودعم الأنشطة الفكرية، التي تؤدي إلى ظهور مؤسسات ذات كفاءة تنتج سلع وخدمات قابلة للتصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية، في حين اهتمت هيئات الدعم التركية مثل (TUBITAK،TIDEB،KOSGEB)،بعنصر التكنولوجيا والبحث والتطوير ودعم الأنشطة الفكرية والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى نشر وتعزيز ثقافة البحث والتطوير، وهذا ما أدى إلى نجاح هيئات الدعم التركية في ترقية التصدير والوصول بمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية وتعزيز قدرتها لأن هدفها لم يكن القضاء على البطالة ورفع مستوى التشغيل بل كان هدفها الاستغلال الأمثل للأدمغة البشرية والتطور التكنولوجي، لخدمة الاقتصاد التركي، وهذا ما يجب على الجزائر الاهتمام به.

3/مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التصدير: عملت كلا من تركيا والجزائر على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها عن طريق مجموعة في هيئات الدعم والأطر القانونية، ويظهر هذا الاهتمام بها من خلال مساهمتها في رفع الناتج الداخلي الخام وزيادة معدلات التشغيل وكدا زيادة حجم الصادرات، ومن خلال دراستنا لاحظنا ضعف الصادرات الجزائرية مقارنة مع نظيرتها التركية، على الرغم من تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة بعد سنة، وارتأينا من خلال اطلاعنا على الموضوع أنه يرجع سبب هذا الضعف إلى هيمنت المؤسسات المصغرة (ملحق رقم 2) بنسبة 97.7 من إجمالي المؤسسات في الجزائر، إضافة إلى كونها ذات طابع خدماتي بدرجة أولى حيت تتمركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في قطاعات محلية النشاط كالخدمات والبناء والأشغال العمومية (ملحق رقم 1)، وهي قطاعات بعيدة كل البعد عن التصدير وهو ما يفسر ضعف وهامشية التصدير خارج المحروقات في الجزائر، وهذا على عكس تركيا التي تعتمد اغلب مؤسساتها على أنشطة تجارية وصناعية(ملحق رقم 3)، مما يجعلها أكثر تنافسية وحضورا في الأسواق الدولية والمحلية.

ومن هنا يمكن القول أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال ضعيفة على الرغم من جهود الدولة في ترقيتها ودعمها مقارنة مع تركيا التي حققت مؤسساتها نجاحا كبيرا في مجال التصدير.

المطلب الثاني: معيقات ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن مختلف الإحصائيات والدراسات والتقارير توضح وجود انحراف وعدم تحقيق الهداف التي سعت لها الدولة الجزائرية لتحقيقها في ترقية الصادرات عن طريق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث بقيت تعاني من عدة مشاكل وصعوبات حالت دون وصولها للتصدير بالشكل المنتظر وعليه نتطرق في هذا المطلب لأهم المشاكل التي تواجه هذا النوع من المؤسسات في الجزائر.

1- ضعف وزن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن النسيج الإقتصادي: من بين أهم العوامل التي أدت إلى ضعف النسيج الإقتصادي الجزائري ما يلي:

1-1-هيمنة المؤسسات المصغرة على القطاع بنسبة 997،7% في حين لا تمثل المؤسسات الصغيرة سوى 2% (عدد العمال أقل من 10 – 40) عامل والمتوسطة 0،30% عدد العمال (50 و 249) عامل (الملحق رقم 2)

1-2-تمركز أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات البناء والأشغال العمومية هذه القطاعات لا تسمح لها بإنتاج منتجات قابلة للتصدير (الملحق رقم 1).

1-3-معدلات عالية من وفيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حيث تم إنشاء أكثر من 223354 مؤسسة خاصة صنف أشخاص معنويين في (الفترة 2003 – السداسي الأول 2018) (الملحق رقم 4) أي بمعدل سنوي متوسط 139596 مؤسسة كما سجل هذا الصنف شطب 103009 مؤسسة أي أكثر من 6400 مؤسسة مشطوبة سنويا وبطريقة ثلاثية نجد أن المعدل السنوي للوفيات بالنسبة للإنشاءات يقدر بـ 21% أي 21 حالة شطب تقابل 100 حالة إنشاء، ويعتبر هذا المعدل مرتفع وتعود أسباب الوفيات إلى ضعف القيمة المالية للمؤسسة عند الانطلاق، قدم أساليب التسيير والتكنولوجيا.

2-قيود بيئة الإستثمار: على الرغم من أن الجهود التي تبذلها الجزائر لتشجيع الإستثمار ودعم المقاولات إلا نتاج الأعمال لم يتحسن بالصورة المرجوة، وهذا ما يؤكده تقدير ممارسة الأعمال الصادر عن البنك الدولي (Doing Business)، حيث سجلت الجزائر تراجعا من المرتبة 136 من أجل 183 إقتصاد حسبDB2010ثم المرتبة 163 من أصل 189 حسب DB2016 لتكسب 8 أماكن وتحتل المرتبة 157 من أصل 190 إقتصاد في DB2019. وعلى الرغم من أن الجزائر تمكنت من تحسين رتبة تصنيفها وفق البنك الدولي 2019 إلى المرتبة 157، بعدما احتلت سنة 2017 المرتبة 166، إلا أنها ما زالت تقبع في ذيل الترتيب كونها تقدمت فقط على البلدان التي تعاني من الأزمات الأمنية على غرار سوريا العراق واليمن وهذا ما يؤكد الصعوبات التي تواجه المنظومة الإقتصادية، وبوادر الإسقاطات الواقعية للتوجهات التي تبنتها السلطات

العمومية في تعاملها مع واقع الأزمة خاصة ما تعلق بالإستنجاد بالتمويل غير تقليدي الذي رفع معدلات التضخم السنوية.

3- المعوقات التمويلية: يعد توفر رأس المال من أهم مكونات إنشاء وتشغيل أي مؤسسة فرغم الإجراءات والبدائل التي أتاحتها الدولة الجزائرية كتخفيض أسعار الفائدة سنة 2002 وإنشاء صندوق دعم الإستثمارات برأس المال قدره 301 مليار دينار جزائري وصندوق دعم التنافسية الصناعية برأس مال 2 مليار دينار جزائري، إلا أن مشكلة التمويل ما زالت قائمة وذلك راجع إلى:

- نقص منح التمويل طويل المدى ومركزية منح القروض؛
- نقص المعلومات المالية؛
- غياب الشفافية في تسيير منح القروض؛
- عدم موضوعية شروط وقيود منح التمويل للقطاع الخاص؛
- إحجام البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب منها ارتفاع نسبة المخاطرة وتخوفها من عدم وفاء هذه المؤسسات بالتزاماتها، فمشكلة التمويل تعتبر أولى مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

كما أن البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للإستيراد عوضا عن تشجيع وتقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، مما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الإستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة للتصدير، ومنه فإن غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وافتقار المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات لذلك يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين، وعضوية أساليب العمل لتشجيع النشطين في المجال.[2]

4- **المعوقات الجمركية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات الجمركية، التي تحد من من سيرورة نشاطها، حيث يتصف التعامل مع الجمارك الجزائرية بالبطئ والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة الموانئ لشهور، وهذا ينعكس سلبا على مردود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في

---

[1] رتيبة رزاز، فائزة بن عمروش، **مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم الإقتصاد الوطني**، في الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، يومي 6 و 7 ديسمبر، الجزائر، 2017، ص 04.

[2] طارق قندوز، السعيد قاسمي، **تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات** (مقاربة وصفية تحليلية)، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2012، ص 7.

عمليتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي، إضافة إلى تعقد الإجراءات ورسوم التوثيق والتسجيل وحسب ما جاء في منشور رقم 888 للمديرية العامة للجمارك المؤرخ في 03 ماي 2016، تتم جمركة البضائع الموجهة للتصدير بواسطة تصريح مؤقت للتصدير يكتتب طبقا للمادة 86 من قانون الجمارك يتضمن قيمة تقديرية للبضاعة وبشكل استدلالي ويودع التصدير المؤقت موفقا بما يلي:

-وصل تسليم يتضمن خاصة المعلومات عن العقد التجاري ونوع البضاعة وكميتها وقيمتها التقديرية؛

-تعهد باكتتاب تصريح التصدير التكميلي في أجل أقصاه شهر (1) واحد ابتداء من انقضاء المدة الممنوحة، كما ستتم الإشارة إليه أدناه أو عند اللزوم اكتتاب تصريح إعادة الإستيراد؛

-نسخة من الموافقة المسبقة من أجل تصدير البضائع المعنية، لا سيما تلك المتعلقة بالإجراءات الإدارية أو بنظام التراخيص أو كليهما[1].

5- المشاكل التنظيمية والإدارية: يتعمد نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لا تزال تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه العملية السنوية من خلال إتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية، فالكثير من المشاريع عطلت كون أن نشاطها يتطلب الإستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا، ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك التباطئ في إدراج نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة تحكم آلية التصدير والمنافسة في المعاملات التجارية وشروط ممارسة الأنشطة الإستغلالية بالرغم من إجراءات الحكومة الجزائرية في التخفيف من حدة الأعباء الضريبية وتنشيط الصندوق الخاص بترقية الصادرات إلى جانب غياب استراتيجية تصديرية بعيدة المدى[2].

فالآجال المتوسطة لإنطلاق مشروع جزائري تقدر بـ 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن مدة إنشاء مشروع أو مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و 3سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط[3].

في حين يستغرق انطلاق مشروع تجاري في تركيا7 أيام (الملحق رقم 5)

إضافة إلى العديد من الأسباب الأخرى نوجزها فيما يلي:

---

[1] منشور رقم 888/ المديرية العامة للجمارك / أخ / م012 / 16 المؤرخ في 03 ماي 2016، يتعلق بجمركة البضائع المصدرة في إطار البيع بالإيداع، 2016، الجزائر، ص 04.

[2] طارق قندوز، السعيد قاسمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 8.

[3] عبد الرحمان ياسر، عماد الدين براش، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد الثالث، جوان 2018،الجزائر، ص 277.

– عدم وجود استقرار في القوانين والتشريعات التي تحكم وتسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونقص في تطبيق النصوص من طرف الهياكل المعنية.

– تفتقر المؤسسات الجزائرية عموما إلى الموارد البشرية ذات الكفاءة في مجال التكنولوجيا الحديثة للمعلومات والإتصال وممارسة التجارة الإلكترونية، حيث أن إنشغالها الرئيسي يتمحور حول التسيير اليومي لأنشطتها فحتى مع وجود الوعي بأهمية هذه التكنولوجيا، لدى مسيري ومالكي هاته المؤسسات إلا أن نقص المهارات يبقى أمام تبنيها لها.

– بيئة معلوماتية ضعيفة لا تساعد بأي حال من الأحوال على تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقلة وعدم دقة المعلومات المتوفرة حولها وحول مجالات عملها وأنشطتها وإنشاءها يتم في فوضى مطلقة، فكيف ستنشأ وتنمو مؤسسة لازال مفهومها وحجمها مختلف عليه بين الكثير من الجهات المسؤولة عن دعمها وتنميتها، وصعوبة الحصول على المعلومات وإنعدامها في الكثير من الأحيان.

– إهمال جانب البحث والتطوير وعدم الإقتناع بأهميته وضروريته.

– عدم مرونة العملية التصديرية حيث يشكو العديد من المصدرين من محدودية طاقات الشحن.

– تمركز أغلب المؤسسات الجزائرية في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية، هذه القطاعات التي لا تسمح لها بإنتاج منتجات قابلة للتصدير.

– إن زيادة عرض الإنتاج الوطني وصعوبة التصدير بالإضافة إلى منافسة المنتجات الأجنبية للإنتاج الوطني، وخاصة في ظل اقتصاد حر لا يضع قيود مانعة على الإستيراد يؤدي إلى تراكم المخزون السلعي لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– عدم توفير المواد الأولية بشكل دائم، وعدم ثبات أسعارها وبالتالي عدم قدرة هذه المؤسسات على الحصول على هذه المواد بأقل تكلفة، مما يعني أن منتجات هذه المؤسسات تكون أعلى تكلفة نسبيا، وفي الغالب تؤثر على مدى تنافسيتها.

– عدم وجود أي علاقة أو ترابط يذكر ما بين البحث والجامعات من جهة وما بين هذه المؤسسات، ولعل هذا يعود إلى عدم وجود جهة تعمل على التنسيق وتوحيد جهود الترابط والتشابك بين المؤسسات الإنتاجية ومراكز البحث والجامعات.

– تفتقد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوعي ونقص الكفاءات وفقدان الخبرة وغياب الدورات التكوينية في هذا المجال وكذا غياب حس وثقافة التصدير.

– نقص تنافسية المنتج المحلي في الأسواق الدولية بسبب اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على معدات بسيطة وتكنولوجيا غير متطورة إلى جانب إفتقادها إلى عنصر الإتقان والجودة والنوعية.

كل هذه الأسباب جعلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا ترقى إلى المستوى المطلوب، وجعلت المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها في الأسواق الدولية.

المطلب الثالث: عوامل نجاح ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا

هناك العديد من العوامل التي أدت إلى نجاح التجربة التركية نذكر أهمها:

1) –تبني سياسة تحرير التجارة: حيث سعت تركيا إلى العديد من الإصلاحات على صعيد تجارتها الخارجية عن طريق تبني سياسة تحرير التجارة وتخفيض التعريفات الجمركية والاهتمام بالصادرات، مما أسهم في نمو التجارة الخارجية على نحو ملحوظ، وتضاعف حجمها وتحولت الصادرات من المنتجات الزراعية لصالح المنتجات الصناعية، إذ أن المنتجات الصناعية تشكل الغالبية العظمى من نسبة الصادرات التركية، إذ تحتوي منتجات مصنعة أصلها مواد زراعية، ومنتجات الحديد والصلب والملابس والمنتجات النفطية المصنعة والمنسوجات القطنية الطبيعية والصناعية، كما وتأتي في المرتبة الثانية الصادرات من المنتجات الزراعية والحيوانية، أما الواردات أكبر نسبة منها تشكل المواد التحويلية، إذ تفوق نسبة البضائع الرأسمالية والاستهلاكية مجتمعة والتي تشكل المكونات الأخرى لهيكل الواردات التركية، التي تأتي بالمركز الثاني والثالث على التوالي، فقد بذلت تركيا جهودا كبيرة في تنسيق الأنظمة الضريبية وتحسين التشريعات المتعلقة بعمل الجمارك والتشريعات الفنية، وحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة الإغراق وتطبيق مختلف الإجراءات الوقائية، كما قامت الحكومة التركية بتعديلات مهمة تتعلق بقانون الجمارك بعد 2002 ومن أبرز تلك التعديلات:

- ✓ تكون السلع المستوردة تحت إجراءات الإستيراد المؤقت لمدة 24 شهرا؛
- ✓ منح إعفاء لبعض الإستيراد المؤقت الجزئي من الرسوم؛
- ✓ إلغاء احتكار عملية الحفظ في المخازن؛
- ✓ بالإمكان بقاء البضائع لمدة محددة تحت الإجراءات الجمركية لأسباب أمنية ولتحسين التسهيلات الجمركية وللسيطرة على تجارة العربات المتحركة آليا واكتشاف المواد النووية؛
- ✓ توجد مكاتب جمركية في تركيا خاصة بالسيارات والدراجات النارية وأجزائها وصناعة النسيج والمنتجات النفطية؛
- ✓ عملت الإدارة الجمركية التركية على تقليل الفحص المادي، بحيث لا يزيد عن 5% للواردات و2% للصادرات؛

استطاعت تركيا تطوير الإقتصاد التركي من خلال تفعيل السياسات الضريبية، دعم القطاعات الحيوية وتطوير السياسات الإستثمارية، وهذه السياسات لاقت نجاحات كبيرة إذ من خلال تحرير التجارة الخارجية لتركيا فقد قدمت الدعم والتسهيلات من خلال إلغاء استيراد السلع التي تخضع لنظام الحصص، مع تخفيض معدل التعريفة الجمركية، وزيادة ائتمانات التصدير التي تتمتع بالدعم من قبل الدولة لتشجيع التصدير، كما عملت تركيا بإعادة النظر وتحسين العديد من التشريعات في الجمارك واتخذت إجراءات وقائية وتشريعات فنية، وعملت على مكافحة الإغراق وحماية الملكية الفكرية[1].

2) تطور المناخ الإستثماري التركي:إن أهم عوامل النجاح في تركيا هو توجهها إلى الشرق، حيث تعتبر جزءا منه بعد جهود مضنية، بذلتها للدخول إلى الإتحاد الأوروبي لم تسفر حتى الآن عن نتيجة إيجابية وهي مستمرة بالتزامن مع الإنفتاح على دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط والمواد الأولية، والتي تعتبر أسواق استهلاكية لا يستهان بها، تحاول تركيا جذب الإستثمارات العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي الغنية، والتي تتمتع بفوائد مالية سنوية تتخطى 60 مليار دولار أمريكي، وذلك عن طريق تسويق منتجاتها الصناعية والسياحية حيث تمر حاليا المنطقة العربية بأوضاع صعبة، نتيجة الإضطرابات السياسية في منطقة الشرق الأوسط، ونجحت تركيا في تطبيق هذه الإستراتيجية إلى حد بعيد؛

إن الميزة الأساسية للإقتصاد التركي هي تنوع الأنشطة الإقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها على عكس اقتصاديات بعض الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير وأساسي على قطاعي النفط والغاز، حيث يتوزع النشاط الإقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية، منها الزراعة والصناعة وخدمات السياحة والتجارة والقطاع المالي[2].

2- الحوافز الجبائية في تركيا: تقدم الحكومة التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى التشجيعات المختلفة والمرافقة والتسهيلات في التمويل مجموعة الحوافز الجبائية وانطلاقا من نظامها الضريبي، وإمعانا في تشريع قرارات الإستثمار، يقدم نظام الحوافز الجديد مزيدا من الدعم المتميز للإستثمارات التي يشرع فيها قبل 2013، ويكفي لاعتبارالإستثمار قد بدأ إنفاق 10% على الأقل من

---

[1] حميد محمود هديل، **أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في حفر الصادرات غير النفطية للعراق على وفق معطيات التجربة التركية**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 24 ،العدد 103، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2017،ص345.

[2] نور الدين عسلي، سمير بن محاد، **مداخلة بعنوان دور المناخ الإستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (** دراسة تحليلية لتجربة تركيا)، في الملتقى الوطني حول: " إشكالية إستدامة المؤسسات في الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر، الجزائر،2017، ص 11.

قيمته، وقد اشتمل نظاما الحوافز الإستثمارية الجديد الساري المفعول منذ الأول من يناير عام 2012، على أربعة برامج مختلفة يمكن للمستثمرين المحليين والأجانب الوصول إليها على السواء، حيث يتم تقسيم وتحديد المناطق المختلفة الموجودة في تركيا بكاملها إلى ستة مناطق، من الممكن الإستفادة من التحفيز وذلك بحسب الأهمية الإقتصادية للمنطقة وكذلك أولوية التنمية بتلك المنطقة وفيما يلي مختلف الحوافز المقدمة:

- ✓ **برنامج الحوافز للإستثمار العام:** بغض النظر عن الإقليم الذيتجري به بيئة الأعمال فجميع المشروعات التي تلبي احتياجات شروط القدرة المحددة والحد الأدنى الثابت للإستثمارات تعفى من الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالآلات والمعدات التي تم شراءها من داخل تركيا أو مستوردة من الشركات الخاصة على شهادة تحفيز الإستثمار.
- ✓ **برنامج الحوافز للاستثمار الإقليمي:** تتمثل أهم التحفيزات المقدمة ضمن البرنامج في ما يلي:
  - ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وكذا الرسوم الجمركية بالنسبة للمنطقتين 2، 1؛
  - ✓ تخفيض معدل الضرائب بالنسبة للمناطق 6، 5، 4، 3، وذلك بمعدلات مختلفة تتراوح بين 50 إلى 90%؛
  - ✓ إمكانية دعم في سعر الفائدة؛
  - ✓ إمكانية الإعفاء من ضريبة الدخل المتقطعة من المنبع لمدة معتبرة مقدرة بـ 10 أعوام؛
  - ✓ دعم للإسقاط الشبع جبائية " التأمينات الاجتماعية " بالنسبة لحصة رب العمل وكذا بالنسبة لحصة العامل بنسب مختلفة تتراوح بين 10 – 35 % وذلك لمدة تتراوح بين 3 إلى 12 سنة؛
- ✓ **برنامج الحوافز للاستثمار واسع النطاق:** أدوات شروع حوافز الإستثمار الواسعة النطاق تدعم 12 موضوعا استثماريا قادرا على دعم قدرات تركيا في مجال التقنية والبحوث والتطوير وتحسين تنافسيتها.
- ✓ **برنامج الحوافز للاستثمار الإستراتيجي:** يعتبر هذا البرنامج من أهم البرامج المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما توليه الدولة التركية من أهمية بالغة فهي تستهدف أنواع مهمة وإستراتيجية من أنواع الإستثمار، ومن بين أهم الحوافز الجبائية التي تقدمها الدولة التركية في هذا البرنامج ما يلي:
  - ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وكذا الرسوم الجمركية بالنسبة لجميع المناطق؛
  - ✓ تخفيض في معدل الضرائب بالنسبة لجميع المناطق وذلك بمعدل 90%؛
  - ✓ إمكانية الإعفاء من ضريبة الدخل المقتطعة من المنبع لمدة معتبرة مقدرة بـ 10 أعوام؛

- ✓ دعم الأقساط الشبه جبائية " التأمينات الاجتماعية " بالنسبة لحصة رب العمل بنسبة 15% وذلك لمدة 10 أعوام للمنطقة 6 و 7 أعوام لباقي المناطق، أما إعفاء حصة الموظف لمدة 10 سنوات؛
- ✓ دعم في سعر الفائدة في حالة الاقتراض لعملة الأجنبية 5% من قيمة الإستثمار نجد أقصى 50 مليون ليرة تركي؛
- ✓ استيراد الضريبة على القيمة المضافة لنفقات إنشاء الإستثمارات الإستراتيجية التي تزيد عن 500 مليون ليرة تركي؛
- ✓ تخصص الأراضي التي من المكن أن يقوم عليها الإستثمار وذلك حسب ما تراه وزارة المالية مناسب[1].

إضافة إلى عوامل أخرى نوجزها في النقاط التالية:

1)- إنشاء أنظمة لمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير خدمات التدريب والإستشارات لأصحابها.

2)- دعم وتحسين التسييرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز وصولها للأسواق الدولية.

3)- إنشاء برنامج دعم المقاولاتية الذي يهدف إلى نشر ثقافة المقاولاتية في المجتمع وتطوير الكفاءات والسلوك المقاولاتي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويشتمل هذا البرنامج العديد من البرامج الفرعية من أهمها برنامج التدريب التطبيقي للمقاولاتية والذي يوضح لأصحاب المشاريع كيفية أعداد أعمالهم.

4)- إتباع إستراتيجية المقاولاتية لتركيا 2015 – 2018 والتي تشكل خطة عمل يهدف إلى تطوير وتدعيم ثقافة المقاولاتية في تركيا.

5)- دعم تركيا للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على التكنولوجيا وتنمية ثقافة تبني المقاولاتية في تركيا.

6)- نشر وتوسيع التعليم الرسمي للمقاولاتية وتحسين الخدمات الإستشارية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

7)- عملت الحكومة التركية على القضاء على العديد من إجراءات ورسوم التوثيق والتسجيل عن طريق تحديث الإجراءات الإدارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث حققت تركيا تقدما كبيرا في مجال تطوير هياكل الحكومة الإلكترونية.

8)- تسهيل تسجيل وتأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر شبكة الإنترنيت من خلال استحداث النظام المركزي لتسجيل عبر الأنترنيت (MERSIS).

[1] عبد الحق بوقفه وآخرون ، **الرؤية التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحوافز الجبائية المقدمة لها**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، الجزائر، 2017، ص ص 12 – 14.

9)- دعم التشاور بين العام والخاص حيث تمثل مصالح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا عن طريق العديد من المنظمات، ومن أهمها الإتحادية التركية للتجار والحرفين (TESK) والتي تسعى إلى تمثيل هذه الفئة من المؤسسات ودعم التشاور والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية والمنظمات ذات الصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تركيا.

10)- قيام تركيا بإنشاء مراكز لتطوير التكنولوجيا بهدف إحتضان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة في مجال التكنولوجيا العالية.

إتباع تركيا لنظام تشجيع ومتابعة الإستثمار وتمنح العديد من الحوافز منها الإعفاء من الرسوم الجمركية للأجهزة والمعدات المستوردة، الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة للأجهزة والمعدات التي يتم استيرادها أو شراءها محليا، المساعدة في تسديد جزء من فوائد قروض الإستثمار.

12)- مرونة العملية التصديرية في تركيا وبساطة إجراءات التصدير ووضع قيود على الإستيراد.

13)- تمركز أغلب المؤسسات التركية في قطاع التجارة والصناعة هذه القطاعات تسمح لها بإنتاج منتجات قابلة للتصدير.

كل هذه العوامل أدت إلى نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وساهمت في ترقية الصادرات التركية.

خاتمة:

سمحت لنا هذه الدراسة بتقييم الأطر القانوني المنظم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا المؤسسات المرافقة لها من الناحية المتابعة الميدانية والمالية، ووقفنا على حقيقة مفادها أن تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مازلت فتية حيث ترغم التطورات التي عرفتها من حيث العدد وكذا المساهمة في الناتج الداخلي الخام و التوظيف إلا أنها لم تصل بعد إلى حد تغطية السوق الوطني وولوج عالم التصدير إذا ما استثنينا بعض المؤسسات.

كما سمحت لنا الدراسة بالوقف عند التجربة التركيا في ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والتي تعتبر تجربة رائدة، وذلك لتنافسية العالية التي تعرفها مؤسساتها و نجاحها في ولوج عالم التصدير و تغطية أسواق عديدة في أسيا وأفريقيا وبعض الدول الأوربية ما جعلها تسهم بشكل بارز في تعزيز حجم الصادرات التركية.

وخلصت الدراسة إلا أن نجاح ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يتأتى إلى من خلال إرادة جادة للدولة تتجسد في وضع إستراتيجية واضحة المعالم، متكاملة على كل المستويات القانونية منها والتنظيمية، التمويلية وغيها.

خاتـــــمة

من خلال دراستنا حاولنا التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في ترقية صادرات الجزائر، وكذا التعرف على أهم سبل دعمها وترقيتها، ومحاولة ابراز مختلف الآليات والوسائل التي من شأنها أن تساهم في تطوير هذا القطاع. كما حاولنا الوقوف عند أسباب نجاح التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إبراز دور الهيئات و آليات الدعم و الأطر القانونية المرافقة لها، وذلك من أجل الاستفادة منها في تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

عملت الدولة الجزائرية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سن القوانين و التشريعات ومنح الامتيازات والمنح والقروض، إضافة إلى اعتماد البرامج التنموية بما يسهم في النهوض بهذا القطاع ورفع قدرته الانتاجية لتلبية الطلب المتزايد في السوق الوطني و ولوج عالم التصدير من خلال رفع قدراتها التنافسية.

أولا: اختبار الفرضيات.

- بالنسبة **للفرضية الأولى:** "_يعرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا ملحوظا من حيث الإسهام في الاقتصاد الوطني"، فقد ثبت صحتها حيث وجدنا أنها تساهم في رفع معدلات التشغيل وزيادة الناتج الداخلي الخام .
- بالنسبة **للفرضية الثانية:** "_يعد اسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صادرات البلاد ضعيفا جدا نظرا لعدم قدرتها على تلبية الطلب الداخلي وكذا العراقيل التي تواجه التصدير وكذا احتدام التنافس الدولي"، فقد ثبت صحتها حيث أن وبالنظر لواقع الصادرات الجزائرية يتبين لنا مدى هيمنة صادرات المحروقات على الصادرات الكلية طوال فترة الدراسة حيث تراوحت بين 93% و97% من إجمالي الصادرات في حين تبقى صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمثل سوى نسبة هامشية .
- بالنسبة **للفرضية الثالثة:** " نجحت دولة تركيا في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بضع إستراتيجية متكاملة مكنتها من ولوج عالم التصدير وخلق أسواق لها في العديد من دول العالم مما جعلها احد أسباب قوة اقتصادها" ، فقد ثبت صحتها حيث أن دولة تركيا وضعت العديد من الأطر القانونية والهيئات الداعمة لهذا النوع من المؤسسات والتي ساهمت بشكل كبير في نجاحها.

ثانيا: نتائج الدراسة.

من خلال دراسة الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

1. بذلت الدولة جهودا معتبرة في إطار دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قامت الدولة بإعداد برامج لتأهيلها من خلال إنشاء برامج خاصة لدعمها تتمثل في CGCI, FGAR, LANDI, LANSEJ.
2. بالرغم من اهتمام الدولة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لا زالت تعاني من بعض المشاكل في ظل مناخ استثماري تسوده العديد من العراقيل، حيث ورغم التطور الذي عرفته من حيث العدد إلا أنها مازالت بعيدة عن تغطية احتياجات السوق المحلية؛
3. يعد حجم الصادرات الناتج عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلا جدا ويقتصر على بعض المنتجات ما يتطلب مضاعفة جهود مرفقة هذه المؤسسات ودعم إنشائها، مع ضرورة تذليل العراقيل التي تعيق بعض المؤسسات في عملية التصدير كإشكالية النقل والتسويق والاتفاقيات مع الدول.
4. نجحت تركيا في بناء اقتصاد قوي ومتنوع بفضل نجاحات مست عدة مجالات لعل أبرزها نجاحها في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها بفضل إستراتيجية شاملة ارتكزت على البحث العلمي واستخدام تكنولوجيا حديثة، ورفع معدلات النمو وزيادة حجم الصادرات من خلال اكتساح العديد من الأسواق الأسيوية والأوربية و الإفريقية؛
5. تتركز معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية و هذه القطاعات تعرف عجزا نتيجة للورشات الكبيرة التي فتحتها الدولة في قطاع البناء والأشغال العمومية ما أسهم في تقويض قدرتها على التصدير؛

ثالثا: الاقتراحات.

بعد الدراسة والنتائج المتحصل عليها يمكن تقديم الاقتراحات والتالية:

1. ضرورة تكيف جهود تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بما يسمح باستمالة المستثمر المحلي والأجنبي لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يقدر العديد من المختصين أن الجزائر بحاجة إلى ثلاثة مليون مؤسسة صغير ومتوسطة لتغطية كل احتياجاتها و الذهاب إلى التصدير؛
2. ضرورة مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التصدير من خلال عقد اتفاقيات مع الدول لتسويق منتوجاتها، إضافة إلى دعم النقل الجوي والبحري، وحماية المنتوج من خلال بصمة البلد المنشأ.

3. ضرورة خلق ثقافة المقاولاتية لدى الشباب وطلبة الجامعة، من خلال عقد ملتقيات علمية وأيام دراسية تسمح برفع مستوى الوعي والمعرفة بهاذا المجال، ودعمهم لولوج هذا القطاع وضمان حصولهم على التمويل الكافي لتجسيد أفكارهم على أرض الواقع ؛
4. غرس ثقافة التسويق الدولي لدى مسيري المؤسسات باعتبارها أبرز العوامل المؤثرة في توجه المؤسسة نحو التصدير، من خلال إقامة الدورات التدريبية ووضع جوائز تشجيعية لأوائل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل وفق هذه الفلسفة.
5. إنشاء مؤسسة مختصة بتوفير المعلومات عن التقنيات الحديثة وطرق توظيفها وتسهيل نقل التكنولوجيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
6. زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق التركيز على الإبتكار الذي يعد مفتاح أي تنافسية والذي من شأنه تحقيق النمو والتقدم على المستوى الاقتصادي.

آفاق الدراسة:

من خلال معالجتنا لموضوع دراستنا تبين لها بعض الإشكاليات التي يمكن أن تكون موضوع بحوث مستقبلية في نفس المجال.

1- آليات تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى الصادرات؛
2- الشراكة الأجنبية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لرفع مستوى التنافسية؛
3- دور المناخ الاستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب:

1. العساف أحمد عارف وآخرون، الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الطبعة 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

2. القهيوي ليث عبد الله ، بلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية بالوطن العربي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.

3. المبيرك وفاء ، الشمري تركي ، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2006.

4. المحروق ماهر حسن ، إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، منشورات مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2006.

5. جواد نبيل ، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ب ط، الجزائرية للكتاب، 2007.

6. خبابة عبد الله ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013.

7. خوني رابح ، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة 1، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

8. دادي عدون ناصر ، إقتصاد المؤسسة، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998.

9. السيد عبد فتحي ، أبو سيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

10. طشطوش هايل عبد المولى ، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2012.

11. عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، (ب ط)، الدار الجامعية- الإسكندرية، مصر، 2009.

12. متولي فتحي قابيل ، المشروعات الصغيرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005.

13. محسن طاهر ، الغالبي منصور ، إدارة وإستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14. نظير رياض محمد ، كيف تصبح مديرا ماليا ناجحا: الرسالة الأولى للمستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المكتبة العصرية، مصر، 2011.

15. يسري أحمد عبد الحميد ، تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.

2- الرسائل:

1. المللي قمر ، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف والتامين، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.

2. أتشي شعيب ، واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأورو جزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

3. أسماء سماح ، دور الهيئات الداعمة لإنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل الدور التنموي لها – دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية أم البواقي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015.

4. بعيط أمال ، برامج المقاولاتية في الجزائر – واقع وآفاق– دراسة حالة: ansej،angem،cnac لولاية باتنة – محصنة سيدي عبد الله لولاية الجزائر العاصمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، 2017.

5. بن بوزيد شهرزاد ، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الشركة ذ م م للخدمات العامة والتجارة آل دوداح، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2012.

6. بن طيرش عطاء الله ، تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2017.

7. بن نذير نصر الدين ، دراسة إستراتيجية للإبداع التكنولوجي في تكوين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير،تخصص تسيير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر.

8. بوسمينة أمال ، أهمية التحالفات الإستراتيجية في تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة " مع دراسة مقارنة بين الجزائر فرنسا"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي، الجزائر، 2015.

9. جودي حنان ، إستراتيجية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار لتدارك الفجوة الإستراتيجية والاندماج في الاقتصاد التنافسي – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2017.

10. حجاوي أحمد ، إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقاتها بالتنمية المستدامة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2011.

11. حنيفي أمينة ، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين النظرية والتطبيق– دراسة حالة الجزائر– أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2019.

12. خنطيط خديجة ، دور الإبداع في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة مقدمة نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017.

13. ديندان صلاح الدين، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص اقتصاد نقدي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2016

14. رحيم ماجدة ، واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني – دراسة حالة الجزائر الفترة من 2003 – 2017 مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي،تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2018.

15.زيتوني صابرين ، الشراكة الأجنبية كأداة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر– أطروحة دكتوراه ، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس–مستغانم، الجزائر، 2014.

16.زيرق سوسن ، مساهمة قرض الإيجار في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة ميدانية لولاية– سكيكدة 2010 – 2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017.

17.سابق نسيمة ، أثر الإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية– على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 – 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1 الحاج لخضر، الجزائر، 2016.

18.صوراية قشيدة ، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات– " فيناليب"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود مالية، كلية العلوم الإقتصادية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

19.عبد القادر يحي ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال كلية العلوم الإقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية،، جامعة وهران، الجزائر، 2012.

20.عزيزي أحمد عكاشة ، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التجارة الخارجية: دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير الاقتصادي، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران، الجزائر، 2013.

21.غرزولي إيمان ، البدائل الإستراتيجية: مدخل لتحقيق المزايا التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– دراسة حالة مؤسسة K– PLAST– سطيف، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010.

22.فارس طارق ، دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية – دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، 2018.

23.قارة ابتسام ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر – دراسة حالة – ولاية مستغانم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تسويق دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2012.

24.قنيدرة سمية ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة – دراسة ميدانية– ولاية قسنطينة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010.

25.كواش خير الدين ، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2017.

26.مدخل خالد ، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – دراسة حالة الجزائر(2005 – 2010)، مذكرة مقدمة ضمن شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر،2012.

27.مكاحلية محي الدين ، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة لتحقيق التنمية المحلية –حالة ولايتي قالمة وتبسة– أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر، 2015.

28.هالم سليمة ، هيئات الدعم والتمويل ودورها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – (دراسة تقييمية للفترة 2004 – 2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاديات إدارة الأعمال، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2012.

29.هربان سمير ، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة: مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف – الجزائر، 2015.

3- المجلات:

1. بريبش السعيد ، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 12، الجزائر، 2007.

2. بوقادير ربيعة ، مطاي عبد القادر ، تقييم أداء قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2016 ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19،الجزائر، 2018.

3. بوقفه عبد الحق وآخرون ، الرؤية التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحوافز الجبائية المقدمة لها، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 10، الجزائر، 2017.

4. شبوطي حكيم ، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثالث، الجزائر، جوان 2008.

5. صديقي نعاس، خالد بن الوليد نهار ، *المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لتحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر*، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة وهران2، عدد خاص، المجلد رقم (2)، أفريل 2018

6. عزيز سامية ، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 02، الجزائر، 2011.

7. كواش خالد ، ملال أم الخير ، التجربة التركية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية، مجلة دراسات في الإقتصاد والتجارة المالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر3، العدد1، المجلد 05، الجزائر، 2016.

8. هديل حميد محمود ، أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في حفر الصادرات غير النفطية للعراق على وفق معطيات التجربة التركية، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد 24 ،العدد 103، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد، العراق،2017.

9. ياسر عبد الرحمان ، براش عماد ، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة نماء للإقتصاد والتجارة، العدد الثالث،الجزائر،جوان 2018.

4- المقالات:

1. براهيمي حياة ، جعيجع نبيلة ، مداخلة بعنوان مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض معدلات البطالة، في الملتقى الوطني إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 15 – 16 نوفمبر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2011.

2. حوحو فطوم وآخرون، مداخلة بعنوان هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في الملتقى الوطني إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 6 و7 ديسمبر 2017، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2017.

3. رزاز رتيبة ، فائزة بن عمروش، مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية لدعم الإقتصاد الوطني، في الملتقى الوطني حول: إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر – الوادي، يومي 6 و 7 ديسمبر، الجزائر، 2017.

4. سعيجع عبد الحكيم ، مداخلة بعنوان: مساعي تأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، في الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، يومي 6 و 7 ديسمبر جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.

5. شبايكي سعدان ، مداخلة بعنوان: " معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الأغواط، يومي 8 و 9 أفريل، الجزائر، 2002.

6. عسلي نور الدين ، بن محاد سمير ، مداخلة بعنوان دور المناخ الإستثماري في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تحليلية لتجربة تركيا)، في الملتقى الوطني حول: " إشكالية إستدامة المؤسسات في الجزائر"، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي 6 و7 ديسمبر، الجزائر،2017.

7. قندوز طارق ، قاسمي السعيد ، تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات (مقاربة وصفية تحليلية)، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2012.

8. مراكشي محمد الأمين وآخرون، ورقة بحثية دور مراقبة التسيير في تفعيل أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، في ملتقى وطني: حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة علي الونيسي البليدة 02، الجزائر،2013.

9. ناصر سليمان ، محسن عواطف ، مداخلة بعنوان: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، في الملتقى الدولي حول الإقتصاد الإسلامي: واقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية، يومي 23، 24 فيفري، الجزائر، 2011.

6- المراجع بالأجنبية:

1. Bulletin d'information statistique de la PMEn°33, ministére de l'industrie et des Mines, edition novembre 2018. 2.
2.Xavier Greffe: Elle des emplois les PME Creet, Economicaparis, France, 1984.
3. jaban international cooperation agency, UNIKO international corporation, théstudey the SME consultancy system project the republic of turkey final report, turkey, march, 2012.
4. OECD,Centre for privante sector Development Istanbul, Istanbul stock Exchange, Aframwork for the Development and financing of Dynamic Small Medium Sized Enterprises in turkey,turkey, July 2005.
5.Robert D'limperio, Growing The global economy Through SMEs,Edinburgh Group, 2012.

5- المراسيم والقرارات:

1. قانون رقم 01 – 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 77، 15 ديسمبر 2001.

2. مرسوم تنفيذي رقم 17 – 02 المؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 02، 11 – 01 – 2017.

3. مرسوم تنفيذي رقم 94- 211 المؤرخ في 18 جويلية 1994، يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 47، 20 جويلية 1994.

4. منشور رقم 888/ المديرية العامة للجمارك / أخ / م012 / 16 المؤرخ في 03 ماي 2016، يتعلق بجمركة البضائع المصدرة في إطار البيع بالإيداع، الجزائر، 2016.

7- المواقع الالكترونية:

1.بنك القرض الشعبي التركي، متاح على الموقع https://m.halkbank.com.tr،14:08،-05-16 .2019

2.الجريدة الرسمية التركية، متاح على الموقع،net ،10:05 http//www.turkey-post، 2019 .

3. منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، مركز تنمية القطاع الخاص – اسطنبول، بورصة اسطنبول، إطار لتنمية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النشطة في تركيا،www.oecd.org>turkey // :https، 12:30،05 – 15 ، 2019 .

4. مؤسسة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، متاح على الموقع، // :https .www.Kosgeb.gov.tr/site/tr/geneL/destekLer/6313/arge–teknoLojik–uretim–ve– yerLiLestirme–destekLeri، 13:26، 16–05–2019.

5. مؤسسة تنمية التكنولوجيا التركية، متاح على الموقع https://ttgv.org.tr، 2019. – 05 – 16 15:07

6. مجلس مراقبة وتقييم التكنولوجيا، متاح على الموقع:

www.tubitak. Gov.tr/tr/ haber/ ardeb- 2018- yiLLini-iceren- akademik- destek- istatistiqleri-guncellendim، 18:13، 17 – 05 – 2019.

الملاحق

ملحق (02): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

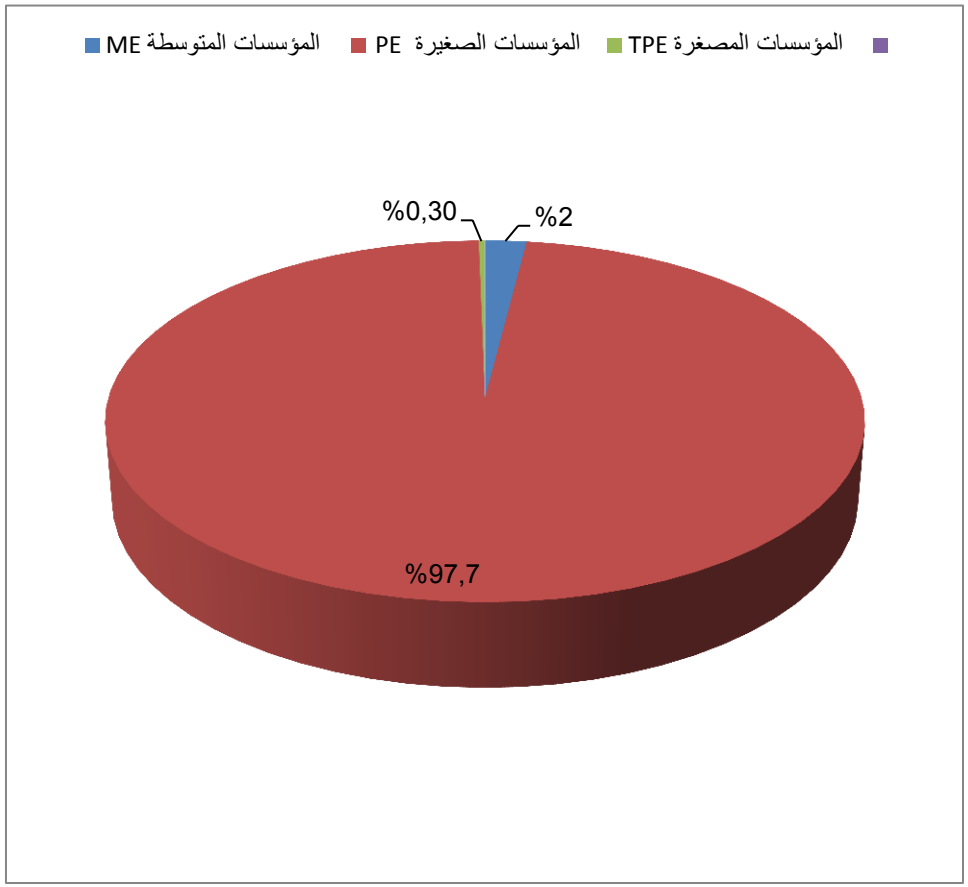

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات وزارة الصناعة والمناجم.

ملحق(01): تطورات تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاطات المهيمنة في الجزائر.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
البناء والأشغال العمومية	65799	72869	80716	90702	100250	111978	122238	126762	135752	142222	150910	159775	168557	169124	177750	182501
الزراعة	2477	2748	2947	3186	3401	3599	3642	3806	4006	4277	4616	5038	5625	7024	6476	6973
خدمات الصناعة	53	713	750	793	843	876	908	1870	1956	2052	2259	2439	2639	3201	2846	2938
الصناعات التحويلية	44023	46278	48785	51334	54301	57352	59670	61228	63890	67517	73073	78108	83701	99275	92888	97803
الخدمات	94997	102841	112644	123782	135151	147582	159444	172653	186157	204049	228592	258592	277379	298692	316114	338266

المصدر: من إعداد الطالبتن بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

ملحق (04): حركية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعنوية	عدد المؤسسات الحرفية		المهن الحرة		المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع الكلي
2003		207949	79850		/		28799	788	288587
2004	إنشاء	225449	86732		/		312181	788	312959
	إعادة إنشاء								
	شطب								
	تطور								
2005	إنشاء	245842	12035	96072	/	/	341914	739	342788
	إعادة إنشاء		/		/				
	شطب		2695		/				
	تطور		9340		/				
2006	إنشاء	269806	13253	106222	/	/	376028	666	376767
	إعادة إنشاء		/		/				
	شطب		3096		/				
	تطور		10150		/				
2007	إنشاء	293946	13788	116347	/	/	410293	626	410959
	إعادة إنشاء		/		/				
	شطب		3645		/				
	تطور		10143		/				
2008	إنشاء	321387	14481	126887	/	/	518900	591	519526
	إعادة إنشاء		/		/				
	شطب		3941		/				
	تطور		10540		/				

2009	**إنشاء**	**30541**	**345902**	**18875**	**169080**	**إنشاء**		**624478**		**525069**
	إعادة إنشاء	**3866**		/		**إعادة إنشاء**				
	شطب	**9892**		**4442**		**شطب**				
	تطور	**24515**		**14433**		**تطور**				
2010	إنشاء	27943	369319	8817	135623	إنشاء	/	618515	113574	557	619072
	إعادة إنشاء	3389		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	7995		/		شطب	/				
	تطور	23417		/		تطور	/				
2011	إنشاء	26239	391761	11379	146881	إنشاء	6757	658737	12005	572	659309
	إعادة إنشاء	5392		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	9189		121		شطب	235				
	تطور	22442		11258		تطور	6522				
2012	إنشاء	30530	420117	13992	160764	إنشاء	10622	711275	130394	557	777816
	إعادة إنشاء	5876		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	8050		109		شطب	323				
	تطور	28356		13883		تطور	10299				
2013	إنشاء	39355	459414	15043	175676	إنشاء	12186	851511	142169	542	852053
	إعادة إنشاء	8191		/		إعادة إنشاء	/				

	شطب	8249		131		شطب	411				
	تطور	39297		14912		تطور	11775				
2014	إنشاء	39343	496989	19002	194562	إنشاء	18206	159960	934037	532	934569
	إعادة إنشاء	7286		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	9054		116		شطب	415				
	تطور	37575		18886		تطور	17791				
2015	إنشاء	41919	537901	/	217142	إنشاء	42304	178994	934037	532	934569
	إعادة إنشاء	6949		/		إعادة إنشاء	/				
	شطب	7956		/		شطب	690				
	تطور	40912		/		تطور	41614				
2016	إنشاء	41635	575906	/	235242	إنشاء	66903	211083	1022231	390	1022621
	إعادة إنشاء	8056		/		إعادة إنشاء	6071				
	شطب	11686		/		شطب	23522785				
	تطور	38005		/		تطور	50189				
2017	إنشاء	34642	609344	/	242322	إنشاء	38672	222570	1074236	267	1074503
	إعادة إنشاء	8228		/		إعادة إنشاء	5435				
	شطب	9432		/		شطب	25540				

	تطور	33438		/		تطور	18567				
2018	إنشاء	17426	628219	/	241494	إنشاء	14458	223195 142169	1092908	262	1093170
	إعادة إنشاء	3421		/		إعادة إنشاء	17718				
	شطب	4870		/		شطب	3057				
	تطور	18875		/		تطور	203-				

المصدر: من إعداد الطالبتان بالإعتماد على نشريات المعلومات الإحصائية التابعة لوزارة الصناعة والمناجم.

ملحق رقم (05): جدول يوضح عدد الأيام لبدء عمل تجاري في تركيا (2008 – 2018)

السنة	عدد الأيام
2008	7
2009	7
2010	7
2011	7
2012	7
2013	7
2014	7,5
2015	7,5
2016	6,5
2017	6,5
2018	7

المصدر: OECD, Western Balkans and turkey 2019, op cit, p188

ملحق "03": توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاع في تركيا (2017).

القطاع	توزيع المؤسسات
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	-
التعدين واستغلال المحاجر	0,2
الصناعة	%12,6
الخدمات	%0,3
البناء	%7,3
التجارة والتوزيع	%36,4
النقل والتخزين	%14,7
المعلومات والإتصالات	%1,2
خدمات أخرى	%27,3

Source :OECD, Western Balkans and turkey 2019, SME policy index, assign The implementation Of The small Business Act for Europe, Turkey, 2019, p24.

تم بحمد الله

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات الجزائرية من خلال الإستفادة من التجربة التركية، مرورا بأهم الخصائص والسمات التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا أهم عوامل نجاحها وبالمقابل أهم المعوقات التي تواجه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الإقتصادية بصفة عامة وترقية التصدير بصفة خاصة، كما تطرقنا إلى أهم الأطر القانونية والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى إسهامها في ترقية التصدير، وكيفية الإستفادة من التجربة التركية من أجل النهوض بهذا القطاع وجعله طرفا فاعلا في التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجربة الجزائرية، التجربة التركية، التصدير.

Abstract

This study aims at determining the contribution of Algerian small and medium enterprises to the promotion of Algerian exports compared to the Turkish experience

The study examined the characteristics of these institutions as well as the most important factors of their success and the main obstacles facing these institutions in achieving economic development

The study dealt with the legal framework governing these institutions and their supporting bodies and how to benefit from the Turkish experience and make these institutions effectively contribute to the real development in Algeria

Key words: Small and medium enterprises, Algerian experience, Turkish experience, export.